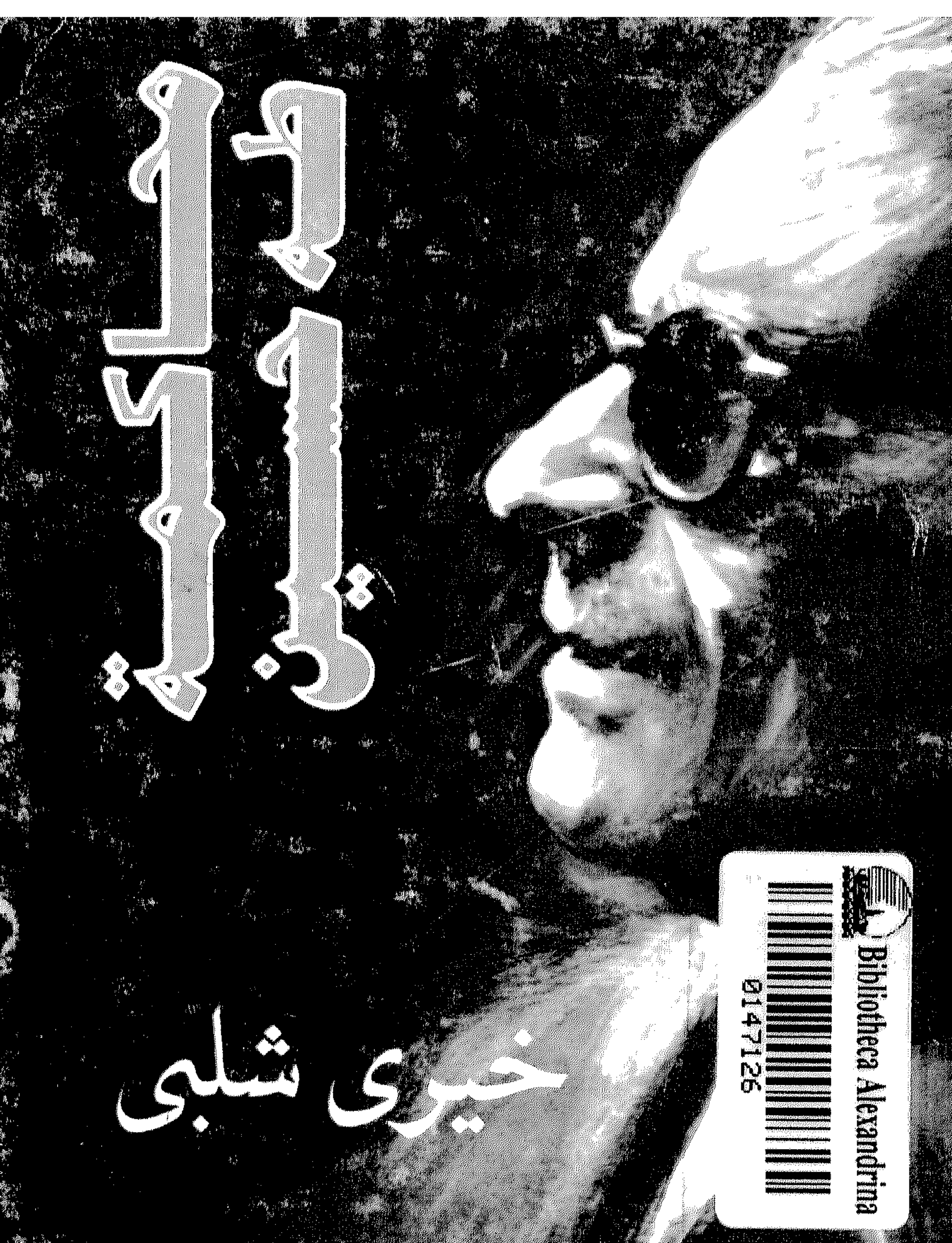

خيرى شلبى
Bibliotheca Alexandrina
0147126

محاكمة طه حسين

الغلاف للفنان خلف طايع

محاكمة طه حسين

الغلاف للفنان خلف طايع

مقدمة الطبعة الثانية

هذا القرار .. وهذا النائب

لا أظن أننى أحببت كتابا من كتبى قدر حبى لهذا الكتاب الحميم ... فرغم أنه طبع منذ أكثر من عشرين عاما طبعة محدودة جداً فى بيروت؛ فإن شهرته قد طبقت الآفاق بالفعل. لايمر وقت يقصر أو يطول إلا وأقرأ مقالاً عنه هنا أو هناك، من المحيط إلى الخليج، وحتى فى بلاد الفرنج. ولقد سبب لى فرحة لا يمكن وصفها، ففى أكثر من صدفة تقع فى يدى جريدة أو مجلة أجنبية فأجد على صفحة منها كلاما كثيراً يتوسطه غلاف هذا الكتاب، فأعرف أن هذه مقالة عنه، فأسعى لمن يترجمها لى فإذا قد نلت من التقريظ والتقدير ما يخجل تواضعى، ليس لقدرتى على التخيل وهى ضيئلة للغاية هنا، وليس

لقدرتى على تحقيق هذه القضية تاريخياً وأدبياً وهى شديدة التواضع، إنما لكونى - فحسب - قد أتحت لقراء طه حسين ودارسيه وعشاقه قراءة هذه الوثيقة المهمة التي لم تكن لتخطر على بال أحد من الدراسين والمحققين: تلك هى قرار النيابة فى قضية كتاب (فى الشعر الجاهلى) لمؤلفه الدكتور طه حسين، التى شغلت الرأى العام زمنا طويلاً، وأحدثت دوياً هائلا فى جميع أنحاد البلاد، واهتز لها البرلمان ومجلس الوزارء وجميع الأوساط العلمية والسياسية كأنها قضية العصر. فكيف جرى التحقيق مع طه حسين فى النيابة العامة؟ ما نوع الأسئلة التى وجهها إليه النائب العام؟ وكيف أجاب طه حسين؟ هل هذه النيابة العامة جزء من ذلك المجتمع العجيب الذى هبَّ يطلب محاكمة مفكر على فكره بل يطالب برأسه لمجرد أنه اجتهد فى البحث فى موضوع حساس وحرج؟ أم أنها نيابة على درجة من الثقافة والتحضر وامتناع الأفق تؤمن بالديمقراطية وحرية الرأى وحرية البحث العلمى؟ وهل يمكن لمجتمع كهذا أن يفرز نيابة كهذه؟! ما هى بالضبط تفاصيل القرار الذى وضعته النيابة فى قضية من أخطر قضايا العصر الراهن؟ ... إنه لأمر شائق بالفعل؛ وقراءة هذا القرار على مستو عريض يتيح للدراسين الوقوف على حقيقة المسألة. وصحيح أنهم يعرفون أن المسألة

قد سويت لصالح طه حسين، ولكن كيف سويت؟ هل بقرار سياسى أم بحق كفله القانون فعلاً؟ ...

ولهذا فقد قوبل الكتاب بترحاب كبير جداً، ونفدت طبعته في أيام قليلة لدرجة أن خبر صدوره ما كاد ينتشر حتى كانت النسخ قد نفدت، خاصة أن ما جاء منها إلى مصر قليل، ولدى بائع واحد بعينه.

الطريف أن شهرة هذا الكتاب أصابتنى بكثير من الحرج بلغ حد الغيظ من نفسى؛ فكلما قرأت دراسة عن طه حسين ووجدت هذا الكتاب فى هوامشها تمنيت أو أننى اهتممت بكتابته على نحو أفضل، لو أننى رجعت الى مضبطة البرلمان ونقلت تفاصيل الجلسات التى نوقش فيها أمر هذا الكتاب، أو أننى بحثتُ عن مجموعة الكتب التى كتبها لفيف من العلماء يردون بها على كتاب الشعر الجاهلى، مثل كتاب الشيخ الخضر حسين وكتاب المفكر الإسلامى محمد فريد وجدى، وغيرهما من الكتب التى بلغت كما علمت أربعا، كان يتعين على قراءتها كلها وتوصيل خيوطها بخيوط الشعر الجاهلى فى جدل مثمر خلاق .. تمنيت لو أننى حققت القضية تاريخيا وأدبياً، بأن أقدم قراءة عميقة وشاملة للعصر كله بكل تياراته الأدبية والفكرية والعلمية، تمنيت أن ، وأن، وأن، إلى

مالا نهاية.

لكننى فى النهاية أثوب الى رشدى بهذا السؤال: هل كنت قادراً أصلاً على هذا العمل حتى تتندم على أنك لم تقم به؟!

الجواب بالطبع: لا ...

فلست بهذه الكفاءة العلمية، كما أن هذا ليس ميدانى ولم أتاهل فيه بأى مؤهل.

إنما المسألة لم تكن هكذا فى الأساس، فمنذ عشرين عاما لم أكن معنيا بالقضايا العلمية قدر عنايتى بقضايا الفن، لا من خلال كتبه النظرية بل من خلال الفن نفسه، فالهم الأساسى الذى كان يشغلنى هو تجهيز نفسى ككاتب روائى، بعد أن جربت الكتابة، فى ميادين كثيرة: الشعر، النقد المسرحى، النقد الأدبى، كتابة المسرح، الأدب الإذاعى، النقد الإذاعى، حتى تبين لى عبر هذه الكتابات المختلفة الأشكال أننى إنما أكرس لكاتب روائى مرتقب، بدأ يطل فارضا نفسه على كل اهتماماتى، بعدد كبير من القصص القصيرة، وثلاث روايات: (اللعب خارج الحلبة) و(السنيورة) و(الأوباش). مع ذلك لم أكن أصادر أى فكرة تطرأ لى خارج الفن القصصى والروائى وأجد فيها إثارة لشهوة الكتابة.

وكنت قد ارتبطت مع إذاعة البرنامج الثانى بمشروع جذاب

استهوانى منذ سنوات سابقة ووجدت فيه متعة فنية كبيرة. ذلك هو البحث فى الـ «ريبرتوار» المجهول للمسرح المصرى. هو مشروع فرضته الصدفة المحضة، نتيجة لهوايتى العتيقة فى زيارة الأرصفة والمكتبات المتخصصة فى بيع الكتب القديمة، من دسوق إلى دمنهور الى الاسكندرية الى القاهرة كنت أشمشم على كل رف تتكدس فوقه كتب قديمة، لأندفع فى الحال، بإذن أو بغير إذن، فأقلب بها تلقائيا. بهذه الهواية التقيت جميع المصادر التراثية قبل أن أقرأ عنها وأعرف مدى أهميتها. فمن المكتبة الحجازية بميدان المنشية فى الإسكندرية، ومكتبة أخرى فى شارع عبد المنعم اقتنيت الأمهات بقروش زهيدة. واكتشفت فى القاهرة أشهر وأضخم مكتبة لبيع الكتب القديمة لصاحبها الشيخ على خريوش فى درب الجماميز. ولأنها تلال فوق تلال فإنك إن سألت الرجل عن كتاب بعينه فتح لك الباب وتركك تدخل لتبحث عنه بنفسك، وقد لاتخبره ولكنك لن تخرج من المكتبة إلا آخر النهار حاملاً تلالاً من الأمهات النادرة فى طبعاتها الأولى.

فى هذه المكتبة وقع فى يدى كتاب مطبوع فى مصر فى أوائل القرن بعنوان (يوسف الصديق). قلبته فإذا هو مسرحية شعرية من تأليف القس ابراهيم باز الحداد؛ مذكور تحت

عنوانها أنها مثلت فى أواخر القرن الماضى. وأنها مثنى وثلاث ورباع، فإذا أنا أمام مسرحية متينة البيان محكمة الصياغة، مكتوبة من أولها إلى أخرى شعراً خالصاً. فخطر فى ذهنى أن مسرحية (علىّ بك الكبير) لأحمد شوقى ليست - إذن - أول مسرحية شعرية فى تاريخ المسرح المصرى، بل سبقتها تجارب أنضج منها بكثير. ورأيت أن موضوعا عنها يمكن أن يثير شهية الدراسين لإعادة النظر فى بعض المقولات - على أن زياراتى المتواصلة لمكتبة الجماميز وضعت بين يدى عددا هائلا جداً من المسرحيات المطبوعة فى أوائل وأواسط هذا القرن، وكلها - ويا للعجب - سبق تمثيلها على خشبة المشرح إما بجمعيات مدرسية أو بجوق محترف. قد تدهش إذا علمت أن عدد هذه المسرحيات فاق المائتى مسرحية، بحثت فى جميع الكتب والدراسات التى أرخت للمسرح المصرى، ولأدب المسرح، وبحثت فى «ريبرتوار» بعض الفرق، فلم أجد أى ذكر لواحدة من هذه المسرحيات رغم مالمعظمها من قيمة فنية كبيرة، ولبعضها قيمة تاريخية أكبر. ولما كنت أنذاك غرا غشيما فقد استجبت لإغراء أحد الدكاترة الباحثين فى تاريخ المسرح العربى، فبعته قدراً هائلا من هذه النصوص بثمن بخس فى لحظة إفلاس مدقع، وكان عزائى أنها عنده أهم من وجودها

عندى لأنه كمتخصص سوف يسلط عليها الضوء. ولكن ما بقى عندى كان أكثر عدداً وأهمية، منها مثلاً مسرحية كتبها أحد المستشارين بعنوان (إيزيس) يعارض بها رؤية توفيق الحكيم فى مسرحيته المسماة بنفس الإسم.

طال انتظارى لما سيكبته الصديق المتخصص. فلما لم يفصل، رأيتنى أقبل على دراسة ما عندى فى شغف عظيم، فتقدمت لإذاعة البرنامج الثانى بأول حديث عن أول مسرحية شعرية وقعت فى يدى. وكان الصديق القاص بهاء طاهر مشرفا على البرنامج الذى قدم ضمنه الحديث وكان برنامجا على شكل مجلة مسموعة، فأعجبه الحديث جداً، فاتفقت معه على حديث أسبوعى بعنوان: مسرحيات ساقطة القيد. ومما شجعنى على الإستمرار فيه أن الصديق القاص إدوارد الخراط فتن به. وكان أن أكتشفت مسرحية من تأليف الزعيم مصطفى كامل بعنوان (فتح الأندلس) فقمت بتحقيقها بقدر ما أسعفنى جهدى المتواضع؛ ثم نشرتها مع مقدمة فى كتاب فى سلسلة مسرحيات عربية التى تصدرها هيئة الكتاب.

فى تلك الآونة، خلال إدمان التقليب فى المكتبات القديمة، وقع فى يدى كتيب صغير جداً، لا يزيد عن ملزمة واحدة، أشبه بإمساكية شهر رمضان، مطبوع على ورق أصفر رخيص،

ومكتوب على غلافه: قرار النيابة فى كتاب الشعر الجاهلى، بإمضاء محمد نور. لحظتها دهمتنى فرحة طاغية، فصرت أتلفت حوالى كمن عثر على لقية عظيمة يخشى أن يشاركه فيها أحد . ودرءاً لجشع البائع إذا ما أحس بأهمية الكتاب، دسسته بين مجموعة من الكتب دار الفصال حولها وحدها، فخرج هذا الكتاب من دائرة الفصال لأنه بلا حجم فتاه بين الكتب.

قرأته عشرات المرات بنفس الشغف. وعلى ضوئه قرأت كتاب الشعر الجاهلى بنصيه المصرح به والمصادر، وكلاهما لحسن الحظ فى مكتبتى.

بهرتنى ثقافة هذا النائب الذى حقق مع الدكتور طه حسين فى واحدة من أخطر قضايا العصر. وكنت أظن أننى سأقرأ مذكرة قانونية خطابية حافلة بلاسيما بيد أن وبناء عليه وما إلى ذلك من صيغ معهودة. فإذا بى أقرأ نصا أدبياً بكل معنى الكلمة؛ ولكن من وجهة نظر قانونية.

نحن أمام رجل مثقف ثقافة رفيعة قبل أن يكون رجل قانون، ملم بقضايا عصره الثقافية والفكرية والعلمية والسياسية والإجتماعية؛ وله فى كل ذلك وجهات نظر عميقة دارسة. ومن هنا كان تحقيقه مع الدكتور طه حسين يتسم بسعة

من تحد لتيار غلاب عالى الصوت لا يعدم رأياً عاما يناصره.

إلا أن النائب العام محمد نور كمثقف مصرى كبير رأى أن هذه القضية ليست جنائية بالمرة، وأنها قضية غير عادية، وأن الحكم فيها تبعاً لذلك يجسمها لمناصرة الموقف العلمى وحرية البحث العلمى؛ وأن نشر الحكم فى كتاب يحسمها لصالح الديمقراطية ومستقبل البلاد، سيما وأن قراره كما أسلفنا ليس مجرد تكييف قانونى، أو فتوى قانونية، أو محضر تحقيق مقدم للقضاء ضمن وثائق قضية؛ إنما هو بحث علمى أيضاً، وصياغة أدبية على مستو رفيع.

هل مثل هذا النائب صنعته النهضة الثقافية التى كان طه حسين أحد أعمدتها الأساسية؟ أم أن أمثاله هم الذين صنعوا تلك النهضة الثقافية التنويرية؟ الواقع أن هذا التساؤل يشبه التساؤل الشهير: هل خلقت الدجاجة أولاً أم البيضة؟! فهى علاقة جدلية مجهولة البداية ... ولكننا نستطيع الإشارة إلى أن عصر التنوير الذى سبق النهضة الثقافية فى زمن طه حسين، ثم النهضة الثقافية التى كان طه حسين من زعمائها، كانت كفيلة بتخليق مثل هذه العناصر الإنسانية الإيجابية المشرفة. فطه حسين وهو يجلس - بكل ثقله وجلالة قدره - أمام هذا النائب العام - الذى ربما كان من تلاميذه خارج

الجامعة - كان فى الواقع يجنى ثمرة غرسه الطيب، فها هى ذى جهوده وجهود أنداده قد إينعت رجالاً فى مواقع السلطة يقدرون قيمة العلم وقيمة العالم وحرية البحث.

أقول بهرنى موقف هذا النائب العام كمثقف مصرى حر، وضع أمام مسئولية تاريخية فكان فى مستواها، ولم يكتف بالبت فيها على النحو الأمثل، بل سجل موقفه للتاريخ فنشر قراره فى كتاب.

الشئ الوحيد الذى سيطر على إهتمامى آنذاك، هو تقديم هذا النائب العام نفسه، وقراره التاريخى الكبير، كقدوة يجب أن تحتذى.إذا ما ادلهم الظلام وعادت الخفافيش تحلق فوق رؤوسنا.

ولست أجد أى حرج فى القول بأن استعدادى العلمى كان أقل من مستوى تحقيق مثل هذه القضية حتى لو أردت ذلك وحاولته. ولأنى كنت أعرف قدرتى بحجمها الحقيقى، دون أية أوهام عن نفسى، فقد حددت هدفى بادىء ذى بدء، بانحصار مهمتى فى تقديم القرار فحسب، وإلقاء الضوء على هذا النائب العظيم، من خلال استعراض قراره والوقوف عند نقاطه الجوهرية المهمة؛ تاركاً لغيرى من ذوى الإختصاص والكفاءة مهمة تحقيق القضية برمتها على ضوء هذه النقطة فى تاريخ

من تحد لتيار غلاب عالى الصوت لا يعدم رأياً عاما يناصره.

إلا أن النائب العام محمد نور كمثقف مصرى كبير رأى أن هذه القضية ليست جنائية بالمرة، وأنها قضية غير عادية، وأن الحكم فيها تبعاً لذلك يحسمها لمناصرة الموقف العلمى وحرية البحث العلمى؛ وأن نشر الحكم فى كتاب يحسمها لصالح الديمقراطية ومستقبل البلاد، سيما وأن قراره كما أسلفنا ليس مجرد تكييف قانونى، أو فتوى قانونية، أو محضر تحقيق مقدم للقضاء ضمن وثائق قضية؛ إنما هو بحث علمى أيضاً، وصياغة أديبة على مستو رفيع.

هل مثل هذا النائب صنعته النهضة الثقافية التى كان طه حسين أحد أعمدتها الأساسية؟ أم أن أمثاله هم الذين صنعوا تلك النهضة الثقافية التنويرية؟ الواقع أن هذا التساؤل يشبه التساؤل الشهير: هل خلقت الدجاجة أولاً أم البيضة؟! فهى علاقة جدلية مجهولة البداية ... ولكننا نستطيع الإشارة إلى أن عصر التنوير الذى سبق النهضة الثقافية فى زمن طه حسين، ثم النهضة الثقافية التى كان طه حسين من زعمائها، كانت كفيلة بتخليق مثل هذه العناصر الإنسانية الإيجابية المشرفة. فطه حسين وهو يجلس - بكل ثقله وجلالة قدره - أمام هذا النائب العام - الذى ربما كان من تلاميذه خارج

الجامعة - كان فى الواقع يجنى ثمرة غرسه الطيب، فها هى ذى جهوده وجهود أنداده قد إينعت رجالاً فى مواقع السلطة يقدرون قيمة العلم وقيمة العالم وحرية البحث.

أقول بهرنى موقف هذا النائب العام كمثقف مصرى حر، وضع أمام مسئولية تاريخية فكان فى مستواها، ولم يكتف بالبت فيها على النحو الأمثل، بل سجل موقفه للتاريخ فنشر قراره فى كتاب.

الشئ الوحيد الذى سيطر على إهتمامى آنذاك، هو تقديم هذا النائب العام نفسه، وقراره التاريخى الكبير، كقدوة يجب أن تحتذى.إذا ما ادلهم الظلام وعادت الخفافيش تحلق فوق رؤوسنا.

ولست أجد أى حرج فى القول بأن استعدادى العلمى كان أقل من مستوى تحقيق مثل هذه القضية حتى لو أردت ذلك وحاولته. ولأنى كنت أعرف قدرتى بحجمها الحقيقى، دون أية أوهام عن نفسى، فقد حددت هدفى بادىء ذى بدء، بانحصار مهمتى فى تقديم القرار فحسب، وإلقاء الضوء على هذا النائب العظيم، من خلال استعراض قراره والوقوف عند نقاطه الجوهرية المهمة؛ تاركاً لغيرى من ذوى الإختصاص والكفاءة مهمة تحقيق القضية برمتها على ضوء هذه النقطة فى تاريخ

القضاء المصرى التى تثبت بما لايدع مجالاً للشك أن المجتمع المصرى فى زبدته الحاكمة كان مع التنوير والديقراطية وحرية الرأى، وأن هذه البذرة أصيلة فى المجتمع المصرى لا تموت وإن احتجبت أحيانا تحت جحافل الظلام التى تراكمها عصور الجهالات فى فترات التغيير والإضطرابات.

غير أننى لا أعفى نفسى من اللوم على الميل إلى الجانب السهل، والقناعة بهذه المهمة البسيطة.

ولست أدفع الإدانة عن نفسى إذا قلت إن عوامل كثيرة قد شاركت فى تحديد هذه القناعة بهذه المهمة البسيطة، منها اشتغالى بالصحافة فى وقت مبكر، وفى تلك الأثناء كنت لا أزال خاضعا لسحرها ممسوسا بطباعها فى الإنجذاب إلى الأشياء البراقة المثيرة، وما يسمى بالضربة الصحفية، وأسلوب النقطية، والملاحقة الساخنة، ومنها أننى خشيت إننى تباطأت فى نشر هذه الوثيقة المهمة المثيرة فلست أضمن أن يسبقنى إلى تقديمها أحد غيرى يكون قد عثر عليها مثلى. ومنها كذلك اقتناعى بأن هذه هى قدراتى الحقيقية آنذاك وهى ليست تضيرنى أو تضير أحداً طالما أنها تخلو من أى ادعاءات أو أكاذيب.

ومهما يكن من أمر فإن الكتاب قدم نفسه لقرائه على وجهه

الحقيقى وفى إطاره المحدد، فتقبله القراء بقبول حسن.

ويجمل بى أن أشير هاهنا إلى أن حماسة الصديق رجاء النقاش للكتاب بمجرد رؤيته للعنوان وهو مخطوط، كانت هى المشجع الحقيقى لى على نشره، والحقيقة أن الصديق رجاء النقاش وقف مع هذا الكتاب وقفه مشرفة أذكرها دائماً بالشكر والعرفان، فكنت قد أهديته له، وأطلعته عليه للإئتناس برأيه فحسب، فإذا به يبادر بنشره فى مجلة الهلال فى ملزمة كاملة، ووضع على الغلاف صورة طه حسين بين القضبان، وكتب تحته: طه حسين أمام النيابة، فلم يرجع من ذاك العدد نسخة واحدة. وكان الصديق رجاء النقاش فى ذاك الوقت - (أول السبعينيات) - مستشاراً لدار نشر يملكها المناضل الفلسطينى الراحل الدكتور عبد الوهاب الكيالى، واسمها المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ومقرها بيروت. وفوجئت ذات يوم على مكتب رجاء النقاش بنسخة مطبوعة من الكتاب فى هذه المؤسسة، وكانت مفاجأة عظيمة. وحينما أطلعت على صورة العقد رأيت أن الصديق الكيالى يحدد النسخ بثلاثة آلاف فحسب. فمل بدت فى نظرى قليلة قال إنها على سبيل التجربة ولنا أن نعيد طبعه.

والواقع أن الدكتور الكيالى لم يكن يتوقع للكتاب كل هذه

الضجة، إذ لم تمض شهور قليلة حتى نفذت النسخ المطبوعة، وكان المرحوم الكيالى ينوى إعادة طبعه، لولا أنه لبى نداء الرفيق الأعلى فى حادث إرهابى غاشم، وكانت الدار فى عز مجدها. الجدير بالذكر - وهذا يفرحنى ويداعب غرورى بعض الشئ - أن كتابى هذا كان هو الكتاب رقم (١) فى قائمة منشورات الدار، فالدار قد ولدت به، وكان هو بمثابة شهادة ميلادلها، فغلافه أول غلاف يحمل اسم: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ولأن النسخ التى وصلت إلى مصر كانت قليلة جداً فإن ذلك سبب لى متاعب جمه، فمنذ عشرين عاماً حتى اليوم طالبنى الأصدقاء والدارسون بنسخ، وانهالت على المكالمات التليفونية من موزعين يسألوننى عن الدار التى نشرته لجلب نسخ منها، ولو أن هذا الكتاب طبع فى مصر لدى ناشر حريف لبيعت منه ملايين النسخ، نظراً لما يحويه من وثيقة مهمة تعتبر وساماً على صدر الثقافة المصرية المعاصرة؛ فالفضل لطه حسين والنائب الذى حاكمه، وليس لى.

على أننى سعيد اليوم بإعادة طبعه فى مصر بعد عشرين عاماً من صدوره فى بيروت فى طبعه محدودة؛ ليس لأنى أنتظر منه رواجا يعود على بالفائدة المادية، بل لأننى أرى أننا

اليوم أحوج ما نكون لضرب مثل هذا المثل، طه حسين كزعيم تنويرى مناضل من جهة، والنائب العام المحترم الذى حاكمه من جهة مقابلة.

إن الحال التى نمر بها اليوم، لهى أسوأ بكثير جداً، بل بمالا يقاس، من تلك التى كنا عليها زمن طه حسين ومحاكمته، أيامها كان صوت العقل هو الأعلى والأكثر سيادة، وصوت التخلف والجمود يثير الضجيج؛ قلة قليلة من ذوى النفوذ فى المجتمع شعروا بأن النهضة الثقافية الناضجة العارمة لن تكون أبداً فى صالحهم، لأنهم لاثراء ولاسيادة لهم إلا فى محيط من الجهل والفقر يمتطونه إلى الأبد. وعن طريق ممثليهم فى البرلمان وفى الجامعة وفى القصر وفى كل مكان دأبوا على إثارة القلاقل وافتعال الخصومات والفتن لتعطيل نيران الثقافة عن مواصلة اشتعالها. صنوف من العسف والطغيان لقيها العلماء والمفكرون والأدباء والشعراء والفنانون، من زبانية الجحيم الذين يتذرعون بالدين ويقحمون اسم الله فى كل صغيرة وكبيرة كأنهم المفوضون من الله سبحانه وتعالى حراسا على الدين بتوكيل رسمى. وكانت محنة طه حسين قد بدأت ببلاغ للنائب العام من أحد أعضاء البرلمان ؛ ومن الواضح أنه كان يخطط لتدمير طه حسين، ليس لعداء شخصى بينه وبين طه حسين،

وإنما لأنه طه حسين، رمز التنوير والنهضة الثقافية والعلمية التى كانت الجامعة أحد مفارخها، ومن الواضح أيضاً أن مجموعة البلاغات التى تلت بلاغه إنما كان هو الواقف وراءها، واتفقت البلاغات كلها - لذلك - فى التركيز على تكفير طه حسين وحساسية موقفه كأستاذ جامعى له على طلابه سيطرة سحرية خرافية، أى أنه لابد من إبعاده عن هذا الموقع بالتحديد؛ ثم تجريده من جميع الشهادات العلمية التى حصل عليها؛ ولو كانت السيدة سوزان طه حسين مصرية مسلمة لرفعوا ضده الأمر الى المحكمة مطالبين بتطليقها منه كما يحدث الآن بالنسبة للدكتور نصر حامد ابوزيد.

لكن الثقافة فى زمن طه حسين قد انتصرت، وخرجت من المعركة سالمة، وحسم القضاء المعركة لصالح حرية البحث العلمى وحرية الرأى.

ترى هل تنتصر الثقافة اليوم فى بلادنا، فى هذه المعركة الشرسة الدامية التى لم يحدث لها مثيل من قبل؟

يكاد الشك فى ذلك يقتلنى. فبعد ما يقرب من ستين عاما على انتصار الثقافة الحرة فى قضية طه حسين، يعود بنا المجتمع إلى أوحال العصور الوسطى، فتكرر الواقعة بحذافيرها مع الدكتور نصر حامد ابوزيد، الذى تقدم بنتاجه

الفكرى الخصيب إلى هيئة التدريس بنفس الجامعة وفى نفس القسم، فإذا بأوراقه تحول الى المفتى، غير أن المفتى هذه المرة مجرد شخص تطوع بالافتاء، فحيث طلب إليه تقويم هذا النتاج العلمى تقويما علمياً، إذابه يكتب تقريراً ضافياً في إلحاد طالب الترقية، متخذاً من هذه الأعمال نفسها وثائق تثبت كفره، وتوجب عليه القصاص، إنه ليس جديراً بالترقية قدر ما هو جدير بالسحل، ورغم أن تقارير الأغلبية كانت لصالح الأستاذ طالب الترقية، فإن الجامعة أخذت بتقرير التكفير، وحرمت الأستاذ من أستاذيته، وضربت عرض الأفق بكل موجات الإحتجاج والإستنكار التى انبعثت فى كل مكان على جميع المستويات، وكان المؤسف أن خرجت علينا جوق من المثقفين والأساتذة يصبون جام غضبهم على نصر ابوزيد، أباحوا دمه، هكذا بكل بساطة جنونية، دون أن يكلف أحدهم نفسه قراءة أعمال الأستاذ بإمعان وتبصر، ولو فعل، لاتضح له أن نصر حامد ابوزيد ليس فحسب مسلما وموحداً بالله، بل هو جندى من جنود الإسلام فى حقيقة الأمر، لأنه بأبحاثه، وبالمناهج الحديثة التى يستخدمها يكشف عن معالم العظمة فى الفكر الإسلامى، وينشر قيمه. كل ما هناك أنه ينتقد ما يسمى بالخطاب الدينى، أى الأساليب التى نتحدث بها عن الدين فى

حياتنا اليومية والثقافية؛ سواء كنا مثقفين أو رجال دين أو أساتذة جامعة. إن هذا الخطاب فى الواقع هو أساس المحنة، لأنه بجهالته وتخلفه وجموده وقيامه على خرافات وأضاليل وحقائق مغلوطة يوقع الناس فى بلبلة، ويكرس لمزيد من التخلف، ويحجب لآلئ الدين الثمينة عن العيون. إن الخطاب الدينى السائد الآن هو الذى ينشر الفهم الخاطئ للدين، ويؤدى بالضرورة إلى أن تجف الينابيع الفكرية والحضارية للدين، ويقع الإنفصال التام بينها وبين الناس.

فنصر حامد ابوزيد إذن يدافع عن النصوص الدينية الأساسية، ويدعو إلى حمايتها من عبث الجهلاء وضيقى الأفق، الذين تجمدت مشاعرهم وتحجرت عقولهم فلم يروا فى النص الدينى ما ينبغى رؤيته، ولم يفهموا من أبعاده ما يرجوه لنا الله سبحانه وتعالى بنص بيانه، وخضعوا لمقولات ومدخولات كثيرة ابتدعها أهل البدع من دوى النفوذ على امتداد العصور التاريخية، إذ كان المفسرون العلماء يكرسون لاستتباب أمور العائلات المالكة والحاكمة، فيركزون على أشياء بعينها ومعان بعينها ويتغافلون عما فيه مصلحة الناس والأمة.

نصر حامد ابوزيد يطالب بفهم جديد للنص الدينى، فهم

يستوعب النص جيداً، يقترب منه أكثر فأكثر، ليتخلق بأخلاقه فعلاً، ويترسم فيه الصورة الحقيقية المشرقة التي أرادها الله للإنسان.

ولاشك أن الذين ثاروا على نصر حامد ابوزيد يعرفون قصده جيداً، لأنهم فى الواقع هم أصحاب ذلك الخطاب المغلوط، الذين اتخذوا من الحديث فى الدين شغلاً مربحاً جداً، إن وعظا فوعظ أو الكتابة فكتابة أو تنظيما فتنظيم، هؤلاء الذين يستخدمون فى أحاديثهم ومقالاتهم ومواعظهم نفس الأساليب العتيقة التى كانت السبب فى تخلف العالم الإسلامى، أحاديث مراوغة، عصبية، متوترة، صاخبة، تعتمد أكثر ما تعتمد على الترهيب أو الترغيب، وتسوق لهذا أو لذاك نفس الأمثلة التى لا تقبلها العقلية المعاصرة. هؤلاء هم الذين يتصدون لإسكات صوت العقل الذى قدسه القرآن الكريم، ولا أحد منهم يملك القدرة على إثبات أنه أكثر إيمانا من نصر حامد ابوزيد، لأنهم لم يطلعوا على القلوب، ولأنهم لم يحصلوا على شهادة إلهية بأنهم أكثر إيمانا من غيرهم وأنهم المسئولون عن تطهر المسلمين من ضعاف الإيمان.

هو بالفعل عصر لاحياء فيه. وذلك الذى تطوع برفع قضية يطلب إلى المحكمة أن تحكم بتطليق زوج نصر حامد ابوزيد

لأنها مسلمة وهو كافر!! هل تيقن مما زعم؟ هل يتصور - وهو المحامى مع الأسف - أن هذه الزوج جارية لا تعرف حقوقها وأسرة تستغيث بمن ينقذها من براثن زوجها الكافر؟! ألم يعلم بأنها أستاذة جامعية مثقفة تعرف زوجها أحسن مما يعرفه المحامى؟!.

إن المعركة الآن هى بين الثقافة والجهالة، بين العقل والغيبوبة - فإذا كانت الساحة الثقافية قد شهدت دفاعات مشرقة وحارة عن حق نصر حامد ابوزيد فى حرية البحث، فإن الدور يبقى على قطاع آخر ومهم من قطاعات المثقفين، أعنى الحقل القضائى المصرى العظيم صاحب التاريخ الحافل بالأوسمة والفخار. وهؤلاء نذكرهم اليوم بواحد منهم وكيف تعامل مع هذه القضية. إنهم لاشك فى غير حاجة إلى تذكير، وذممهم القضائية بعيدة عن الشبهات؛ ولكن رؤية هذا المثل توقظ القضية برمتها فنرى على ضوئها الأبعاد الحقيقية لظاهرة الوقوف ضد العقل والحرية والتقدم بسلاح قمعى منسوب للدين والدين منه براء.

ولقد خطر لى أن أقوم بتعديل هذا الكتاب وتنقيحه، ولكننى بعد تفكير طويل رأيت أن أبقى عليه كما هو. لا أكتم أننى أشفقت على نفسى من الجهد الذى يحتاجه التعديل

والتنقيح، لكننى يعلم الله لست أظن به مطلقا، إلا أننى تذكرت أن جل ما يمكن أن أحققه بعد التعديل والتنقيح قد حققه، غيرى من المتخصصين فى دراساتهم الكثيرة، أخص بالذكر منهم الدكتور جابر عصفور فى كتابه العظيم عن طه حسين بعنوان: المرايا المتجاورة.

أخشى أن أكون قد أخطأت، أو أطلت فيما لا طائل من ورائه. أستميحكم عذرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خيرى شلبى

صقر قريش - المعادى - ١/ ١٢/ ١٩٩٣

مقدمة الطبعة الأولى

في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم الشيخ حسنين الطالب بالقسم العالى بالأزهر ببلاغ لسعادة النائب العمومى يتهم فيه الدكتور طه حسين «الأستاذ بالجامعة المصرية» بأنه ألف كتاباً أسماه «فى الشعر الجاهلى» ونشره على الجمهور، وفى هذا الكتاب طعن صريح فى القرآن حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى الكريم ... الى آخر ما ذكره فى بلاغه.

وكان من الممكن أن يحفظ هذا البلاغ ولا يلقى اهتماماً مذكوراً، لولا أنه: «بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ارسل فضيلة شيخ الجامع الأزهر لسعادة النائب العمومى خطاباً يبلغه له به تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه «فى الشعر الجاهلى» كذب

فيه القرآن صراحة وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى نسبه الشريف وأهاج بذلك ثائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى، وتقديمه للمحكمة. وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة العلماء الذين أشار اليهم فى كتابه..

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد. فلقد اتسع الموضوع وأصبح مسألة عامة تتواتر بشأنها البلاغات. و «بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقدم الينا بلاغ آخر من حضرة عبد الحميد البنان عضو مجلس النواب «!!» ذكر فيه: ان الاستاذ طه حسين المدرس بالجامعة المصرية نشر ووزع وعرض للبيع فى المحافل والمحلات العامة كتاباً اسماه «فى الشعر الجاهلى» طعن وتعدى فيه على الدين الاسلامى وهو دين الدولة بعبارات صريحة واردة فى كتابه بينتها فى التحقيقات!!

وكان على النيابة أن تتحرك، فالمسألة ليست مجرد بلاغ من فرد أو اثنين أو ثلاثة، كما أنها ليست من فرد عادى بل من شخصيات لها حيثيات اجتماعية. والواقع أن المسألة لم تكن سهلة ولا بسيطة، فقد كانت تتحرك على أكثر من مستوى.

فرغم أن طه حسين يقدم الأدلة والبراهين ويتبع فى دراسته للشعر الجاهلى اسلوباً علمياً منظماً الا انه فى نهاية الأمر يمس شيئاً خطيراً للغاية، يمس التراث والمعتقدات الثابتة ويهزها من أساسها، أى أنه يزلزل الأرض تحت الأقدام الآمنة المكتفية من الحياة بموقف الركون الى الايمان المطلق بالاشياء وبالمعتقدات الثابتة والموروثات على مختلف انواعها.

أن الأسلوب الذى يتخذه طه حسين فى بحثه أسلوب أوروبى لم يكن سائداً ولا معروفاً فى مصر وإذا عرف فهو غير مقبول من أساسه، ذلك هو «المنهج الديكارتى»، منهج الشك من أجل الوصول إلى اليقين. ولقد استخدمه المؤلف، فبدأ بالشك فى الأحكام السابقة التى صدرت عن الشعر الجاهلى، ومسح عنها قشرة الزمن وعرضها للضوء، ثم أعاد النظر فيها وفى النصوص نفسها على هدى من ثقافته العصرية المتجددة والمتطورة .. وانتهى الى أن الشعر الجاهلى فى حقيقة أمره منتحل، وأن الحياة الدينية والسياسية والعقلية والاقتصادية لا يمكن أن يمثلها الشعر الجاهلى، وأن اللغة الحميرية التى كانت تشيع فى الجنوب، واللغة العدنانية بلهجاتها المتفاوتة التى كانت سائدة فى الشمال، لا يوجد لهما فى الشعر العربى تمثيل صادق، وأن للدين والشعوبية والسياسة واختلاف الرواة دخل

كبير فى عملية الانتحال تلك.

وقد يكون من المفيد أن نترك طه حسين يفسر لنا منهجه. أنه يقول فى كتابه «فى الأدب الجاهلى» الذى هو نفسه كتاب «فى الشعر الجاهلى» قبل تعديله: «اريد أن أريح الناس من هذا اللون من التعب، وأن أريح نفسى من الرد والدفع والمناقشة فيما لا يحتاج الى مناقشة. أريد أن أقول أنى سأسلك هذا الجو من البحث مسلك المحدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة. أريد أن أصطنع هذا المنهج الفلسفى الذى استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء فى أول هذا العصر الحديث، والناس جميعاً يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج هى أن يتجرد الباحث من كل شئ كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل موضوع بحثه خالى الذهن مما قبل خلواً تاماً. والناس جميعاً يعلمون أن هذا المنهج الذى سخط عليه أنصار القديم فى الدين والفلسفة يوم ظهر قد كان من أخصب المناهج وأقواها وأحسن أثرا، وأنه قد جود العلم والفلسفة تجويداً، وأنه قد غير مذاهب الأدباء فى أدبهم والفنانين فى فنونهم، وأنه هو الطابع الذى يتميز به هذا العصر الحديث». إلى أن يقول: «نعم! يجب حين نستقبل البحث عن الأدب العربى وتاريخه أن ننسى عواطفنا القومية وكل

مشخصاتها، وأن ننسى عواطفنا الدينية وكل ما يتصل بها، وأن ننسى ما يضاد هذه العواطف القومية والدينية، يجب ألا نتقيد بشئ، ولا نذعن لشئ الا مناهج البحث العلمى الصحيح ذلك أننا ما لم ننس هذه العواطف وما يتصل بها فسنضطر الى المحاباة وارضاء العواطف، وسنغل عقولنا بما يلائمها وهل فعل القدماء غير هذا؟ وهل افسد علم القدماء شئ غير هذا؟ كان القدماء عربا يتعصبون للعرب، أو كانوا عجما يتعصبون على العرب، فلم يبرأ علمهم من الفساد، لأن المتعصبين للعرب غلوا فى تمجيدهم واكبارهم فاسرفوا على أنفسهم وعلى العلم، ولأن المتعصبين على العرب غلوا فى تحقيرهم واصغارهم فاسرفوا على انفسهم وعلى العلم ايضا». المسألة اذن - كما يراها مقدمو البلاغات - ليست مسألة الشعر الجاهلى فى حد ذاته، إنما هى يمكن أن تكون التراث الفكرى والوجدانى والدينى، فما دام ثمة من يجترئ على شى كهذا فليس ببعيد أن يجترئ على كل المقدسات ويشكك فيها ويزعزع كل القيم الثابتة بحجة الوصول الى اليقين.

وعلى هذا قامت القيامة. واتسعت رقعة الموقف وانشغل الجميع بالرد على طه حسين، وقد بلغ من خطورة الامر ان رد عليه البعض ليس بالمقالات بل بكتب كبيرة ومحاضرات، منها

محاضرات «الشيخ محمد الخضرى»، وكتاب «الشهاب الراصد» لمحمد لطفى جمعه، وكتاب «نقد كتاب فى الشعر الجاهلى» لمحمد فريد وجدى، وكتاب «نقض كتاب فى الشعر الجاهلى» لمحمد الخضر حسين. وكانت كل هذه الردود تتسم بشئ من الحماس المرتفع النبرة الذى شرد بهم بعيداً عن المناقشة الموضوعية الى مناقشة مبدأ تطبيق المنهج الديكارتى. وانطلاقا من رفضهم لهذا المنهج راحوا يراجعون طه حسين فى آرائه وافتراضاته واحكامه وادلته وبراهينه.

ثم انتقلت القضية الى النيابة العامة و .... «اتضح من اقوال المبلغين انهم ينسبون للمؤلف أنه طعن على الدين الاسلامى فى مواضع اربعة من كتابة:

الأول: أن المؤلف أهان الدين الاسلامى بتكذيب القرآن فى أخباره عن ابراهيم واسماعيل حيث ذكر فى ص ٣٦ من كتابه: «للتوارة أن تحدثنا عن ابراهيم واسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً، ولكن ورود هذين الإسمين فى التوارة والقرآن لا يكفى لاثبات وجودهما التاريخى فضلاً عن اثبات هذه القصة التى تحدثت بهجرة اسماعيل بن ابراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرون إلى أن نرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة فى إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة

أخرى» آلى آخر ما جاء في هذا الصدد.

الثاني: ما تعرض له المؤلف في شأن القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً وانه في كلامه عنها يزعم عدم انزالها من عند الله وان هذه القراءات انما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه على لسان النبي صلى الله عليه وسلم.

الثالث: ينسبون للمؤلف أنه طعن في كتابه على النبي صلى الله عليه وسلم طعناً فاحشاً من حيث نسبه، فقال في ص ٧٢ من كتابه: «ونوع آخر من تأثير الدين في انتحال الشعر واضافته الى الجاهلين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية اسرته ونسبه في قريش. فلأمر ما اقتنع الناس ان النبي يجب أن يكون من صفوة بني هاشم، وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي وأن تكون قصي صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الانسانية كلها».

وقالوا أن تعدى المؤلف بالتعرض بنسب النبي صلى الله عليه وسلم والتحقير من قدره تعد على الدين وجرم عظيم يسئ إلى المسلمين والاسلام، فهو قد اجترأ على أمر إذ لم يسبقه اليه كافر ولا مشرك.

الرابع: ان الاستاذ المؤلف أنكر أن للاسلام أولية فى بلاد العرب وأنه دين ابراهيم إذ يقول فى ص ٨٠: «أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن ثلاسلام أولية فى بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي وأن خلاصة الدين الإسلامى وصفوته هى خلاصة الدين الحق الذى أوحاه إلى الانبياء من قبل» - إلى أن قال في ص ٨١: «وشاعت فى العرب أثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الاسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن ابراهيم قد كان دين العرب فى عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها به المضلون وانصرفت الى عبادة الاوثان» ... إلى آخر ما ذكره فى هذا الموضوع.

كان هذا هو موضوع الشكوى وأولى حيثيات المحاكمة القانونية التى تعرض لها - وربما لأول مرة - أحد مفكرى العالم العربى وواحد من رواد نهضتنا الثقافية. والواقع أن أزمة الشعر الجاهلى لم تكن هى الأولى فى حياة طه حسين، فقد سبقتها أزمة كتاب «تجديد ذكرى أبى العلاء». وقد بدأت تلك الأزمة حينما تقدم أحد أعضاء الجمعية التشريعية بطعن فى هذا الكتاب يتهم فيه طه حسين بالالحاد، ويطالب بحرمانه من حقوق الجامعيين، وبسحب شهاداته واجازاته الدراستة، بالرغم من أن ذلك الكتاب أجازه للدكتوراه ثلاثة من أئمة

علماء الأزهر الشريف. لكن تلك الأزمة ماتت فى مهدها حيث أخمدها «سعد زغلول» الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية آنذاك، وحيث استدعى صاحب الطلب وأقنعه بسحب طلبه لأنه يسئ إلى الجامعة المصرية وإلى الأزهر معاً. وحينما إختاره - حزب الأحرار الدستوريين محرراً أدبياً لجريدة «السياسة» بدأ فيها دراسة هامة تعبر عن ثورته الدائمة ضد التخلف الفكرى، وكانت حصيلة هذه الدراسات هى «حديث الاربعاء» التى تناول فيها الشعر العربى وشعراء العصر العباسى بوجه خاص تناولاً علمياً دقيقاً خلص منه الى أن العصر العباسى كان عصر مجون وزندقة. الأمر الذى أثار ضد المؤلف ثائرة المتحفظين - أو قل المحافظين - فاتهموه بتشويه وتخريب صورة ذلك العصر، ناسين، أو لعلهم غير عالمين، أن مبدأ تقديس السلف - كما رد عليهم طه حسين - هو بعينه مبدأ تشويه الحقائق لإنه مبدأ الانغلاق والتجمد على وضع بعينه أو معلومات ثابتة، ولأن مبدأ الثبات هو الموت، ولأن تقديس المحافظين ليس تقديساً مبنياً على التقدير الموضوعى بقدر ما هو تقديس لمبدأ الثبات نفسه، للتجمد، أما المناقشة العلمية فهى انفتاح على الحياة ووصول إلى مزيد من الحب، واهتداء إلى التقديس الحقيقى.

ومن أجل الوصول إلى حقيقة ناصعة مبنية على أسس علمية صادقة وسليمة خاض طه حسين غمار المعارك، ويذكر تاريخ الأدب العربى الحديث لطه حسين كثيراً من المعارك النقدية اللامعة وكثيراً من المساجلات التى تتسم بالانفتاح والتحرر الفكرى، كما كان لها أثر كبير في تطور المفاهيم النقدية والدراسات الادبية بوجه عام، وفى إثراء ملكات الخلق فى الانتاج الفنى. ويبدو أنه جبل على المساجلة وانطوى على روح ثورية متأججة تطمح الى اجتثاث جذور المفاهيم الخاطئة. وقد بلغ حبه لإثارة الجد والمعارك المثمرة أنه ابتدع معركة حول «الحرب والحضارة» مع الدكتور هيكل.

ويقول الدكتور هيكل - فى بعض مقالاته - ان الدكتور طه حسين أخذ جانب الحرب وفصلها عن الحضارة رغبة منه فى إثارة الجدل وحده ليخلق فى الأدب العربى الحديث فن الجدل .. ويقول هيكل أيضاً أن طه حسين دعاه لذلك. والى جانب هذه المعركة الشهيرة ما زال التاريخ يذكر معركته مع «جرجى زيدان» حول كتاب الاخير «تاريخ أداب اللغة العربية» ومعركته مع كتاب «النظرات» للمنفلوطى.

ولأن معارك طه حسين كانت دائماً حادة وعنيفة كالأعصار لا تقبل فى قولة الحق لومة صديق أو ترعى قداسة استاذ،

لذلك فردود الفعل كانت هى الأخرى تجئ بنفس الحدة تقريباً، والطريف أنه في خلال معاركه تلك تعرض كثيراً لردود عصبية مضحكة لم تكن تجد غير المطالبة بحرمانه من الحقوق الجامعية. فهو مثلاً حينما عاد من فرنسا أثناء أزمة العودة التى تعرض لها فى بداية سفره لأسباب مالية، كان مدى ما درسه فى جامعة «مونبليه» يرسم فى ذهنه صورة مثالية لشموخ الدراسات في الجامعات كما يجب أن تكون. وفى يوم عودته حضر درساً لاستاذه «الشيخ محمد المهدى» فى الجامعة المصرية حول «تاريخ الأدب العربى الاندلسى» وصفه طه حسين بأنه كان - الدرس - يشبه معرضاً للصور المتحركة تمر فيه ظلال الشعراء فلا يعرف الطلبة منها أكثر من أسماء الشعراء فقط. فاستفزه هذا الدرس فكتب مقالاً نشره في مجلة السفور فى عدد ٣٠ نوفمبر ١٩١٥ هاجم فيه أسلوب المهدى فى التدريس وقارنه بالاسلوب الواجب اتباعه وحمل فيه على أسلوب التدريس فى الجامعة بوجه عام وتساءل عن جدواه وقال: «لا ألوم الجامعة فانها لم تأل جهدا فى حسن الاختيار، ولا ألوم الاستاذ فإنه قد بذل ما يملك وجاد بما يستطيع أن يجود به، ولكنى أرثى لصاحبى ضيف - يقصد صديقه وزميله أحمد ضيف الذى منعته شواغله من حضور هذا

الدرس - لأنه حرم نفسه لذة الاستماع لهذا الدرس الجميل وحرم معها هذا الألم يشعر به من سمع العلم فى جامعات فرنسا، ثم فى جامعة مصر وقارنه بين الأساتذة والطلاب هنا وهناك».

وكانت ازمة خطيرة شغلت الصحف والمجلات فترة طويلة. واعتبر الشيخ المهدى رأى طه حسين «جرماً شنيعاً». وبناء عليه طلب من مجلس ادارة الجامعة أن تقسو فى توقيع العقاب على طه حسين وأن تشطب اسمه من خريجيها الذين يدرسون فى فرنسا على نفقتها .. لكن المسألة سويت على نحو ما.

نعود الآن لتحقيق النيابة العامة فى أزمة، أو قضية الشعر الجاهلى لقد بدأ التحقيق بالفعل بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦ «فأخذنا أقوال المبلغين جملة بالكيفية المذكورة بمحضر التحقيق ثم استجوبنا المؤلف وبعد ذلك أخذنا فى دراسة الموضوع بقدر ما سمحت لنا الحالة». وأنه لشئ مثير الفضول حقاً تجلس شخصية كالدكتور طه حسين أمام رئيس النيابة لاستجوابه فى اتهامات منسوبة اليه. والغريب - أو لعله ليس من الغريب - أنها اتهامات فكرية خالصة!.

ويهمنا بالدرجة الأولى أن نتعرف على «كيفية» التناول

القضائى لهذه «القضية» الفكرية الفريدة. أما نتيجتها فقد تحولت الى تاريخ متداول. ولعل الدافع الذى يثير فضولنا الى ذلك هو أننا - ربما لأول مرة أيضاً - نرى النيابة العامة، فى مصر على الأقل، تتدخل لتحقيق فى قضية فكرية بحتة. وإذا كانت الاتهامات الموجهة الى المتهم ها هنا اتهامات فكرية فهل يا ترى توفر خلفها قصد جنائى؟. اننا أمام مفكر آثر أن يتخلص من بعض الاسوار العقائدية المتوارثة التى تكبل حرية الفكر فى موضوع بعينه، وذلك فى سبيل أن يصل الى حقائق أكثر نصاعة. أنه بحكم القانون الطبيعى للفكر - وبشرعيته - لا يعتبر مارقاً بقدر ما يعتبر باحثاً عن الاكثر موضوعية وشمولية. بتعبير آخر نحن أمام مفكر لم يكفر بقيمه الدينية ولم يحاول هدم تراثه الوجدانى فهو يعلم تمام العلم كم هى ثابتة الاركان، ثم انه - باحترام شديد لها - يعمل على تأكيدها، وذلك عن طريق اثارة كل النقط التى يمكن أن تكون منافذ لهدمها، فكأنه يتقمص دور المستنكر المتشكك حتى يقوده برزخ الشك الى واحة اليقين. ثم أن موقفه ذاك فى حقيقة الامر جزء من حركة كاملة ولكن قبل أن تتحرك النيابة بكامل هيأتها للتحقيق فى هذه القضية «العصرية» الخطيرة لابد أن تتحرك أذهاننا بأسرع مما تحرك به واجب النيابة العامة

فى شخص «محمد نور» رئيس نيابة مصر فى ذاك الوقت والذى كشف قراره عن امكانيات نقدية هائلة مازلت كلما امعنت النظر فيها تعجبت وتساءلت كيف أن هذا النائب لم يكن ناقداً أدبياً مشهوراً فى عصره. ولابد أنهم في ذلك الوقت كانوا يقفون أمام أنفسهم باحترام شديد وتبعاً لذلك لم يكن أى مثقف يعتبر نفسه بالضرورة ناقداً مثلما يحدث كثيراً فى هذه الأيام. ولابد أيضاً أن «محمد نور» أدرك مدى أهمية القضية التى عليه أن يصدر فيها قرارا نهائياً أو شبه نهائي، فأستجمع كل طاقاته فكشف عن امكانياته النقدية التى نلمسها فى قراره الذكى رغم أننا قد نختلف معه فى بعض ما جاء من وجهات نظر. كان يعرف ان القضية التى بين يديه ليست هينة وإنما هى حدث جل اهتزت له البلد من أقصاها الى أقصاها وتصدت لاثارتها هيئات سياسية خطيرة وعلى مستوى شعبى واسع النطاق. وهى قضية ذات أبعاد ثلاثة: أدبى واجتماعى وسياسى.

أما كونها قضية أدبية فهى بلا شك - كمن أثارها تماماً - رائدة هى الأخرى. فمما لاشك فيه أن الخطوات الرائدة عادة ما تكتسب الزيادة ليس فقط فيما تحققه من نتائج بل فيما تثيره أيضاً من هزات واضطرابات وردود أفعال قد تجئ عكسية فى

بعض الأحيان. ومما لاشك فيه كذلك أن جيل الرواد أثناء زحفه الحضارى المشع حقق كثيراً من النتائج العظيمة فى كل المجالات .. والقضية التى نحن بصددها - اليوم - تقدم لنا الدليل القاطع على وجود اشعاع ثقافى حضارى بمصر فى تلك الفترة من ذلك الزمان. كان جيل الرواد الذى يقف على رأسه طه حسين يمثل ذروة التمرد على كل الأشياء «المقيمة» والقوانين والقوالب الثابتة فى الفن والحياة على السواء، وكانت ثورة تكتسح فى طريقها كل الخزعبلات البالية وتدفع ركام التقاليد، ذلك الركام المتخلف عن هدم كثير من الأبنية التى سقط بعضها تحت ثقل الزمن فى حين كان البعض الآخر آيلا، أو قابلاً للسقوط أو يجب أن يسقط سقوطاً ذريعاً. ثم، بالركام المتخلف، أخذ جيل الرواد يردم كثيراً من البرك والمستنقعات. حقيقة أن جيل الرواد كان طفرة حضارية منقطعة النظير كانت بدورها كأسلحة المحاريث تغوص فى الأرض فتشقها وتقلبها معرضه اياها للشمس لكى تضع فى جوفها بذوراً جديدة كان من المؤكد أنها تصلح للنماء فى هذه الأرض. أما المناخ الصالح فقد كان على جيل الرواد أن يوجده أيضاً. ولا ينكر التاريخ أنه قد هيأة بالفعل .. بدليل أننا الآن نحس بامتداد جذورنا الى باطن الأرض التى يتمدد ويتفرع فى

أحشائها طه حسين والعقاد والمازنى وشكرى وغيرهم. وإذا كانت هذه المعركة قد جرت على طه حسين كثيراً من المشاكل ووجهت نحو صدره رأس السهم، وإذا كانت قد وندت لسبب أو لآخر، الا انها على الرغم من ذلك كانت تمثل شموخ التطلعات الثقافية فى أدبنا الحديث.

وأما كونها قضية اجتماعية فهى قد التبست فى أذهان البعض ممن هم فى مركز الصدارة من المحتمع فجعلوها قضية عامة تهم الجميع لدرجة أنها تصل إلى مجلس النواب وتتدخل فيها هيئات سياسية ودينية على مستوى رسمى. والواقع أن جوهر الالتباس هذا هو الوجه السياسى للقضية بكل سماته. ان الوجه الاجتماعى للقضية يستند الى أن ثمة من اجترأ على أهم عمود يستند عليه الإنسان الا وهو عقيدة الإيمان فى ذاتها. ولعلنا لاحظنا أن منطوق الدعوى فى مجموع البلاغات التى وردت الى النيابة يتلخص فى أن مؤلف كتاب «فى الشعر الجاهلى» قد ارتكب الخطيئة فطعن على الإسلام ونبيه وعبث بشرف الله عبثاً لا يغتفر. لكن، يبدو أن اتهام العلم بالكفر له تراث عريق فى تاريخ الانسانية كلها وخاصة فى بلاد كانت بالكاد تفتح بصيرتها على مكشتفات العلم الحديث وتفتح أيضاً بعض فمها دهشة وذهولاً من هذه الخوارق التى

يحققها الإنسان على الأرض بجبروت مخيف يصل أحياناً إلى اقناع البعض بأنها من علامات الساعة!. وتاريخ العلماء الذين اتهموا بالكفر والزندقة وتعرضوا للصلب، تاريخ حافل، بالعظات والعبر ويرينا إلى أى مدى نحن محتاجون الى معارك مثل التى قامت لها هيئات شعبية، وإلى رجال مثل الذين ارتادوها بشجاعة وإيمان وصدق.

.. والمتتبع لدراسات طه حسين يجد أن طريقته العلمية الجديدة بجرأتها فى الكشف عن الأسرار وبقدرتها على التمحيص والتدقيق فى البحث، يرى أن ثمة حملة شعواء كانت ترتفع فى مواجهتها من المتمسكين بالقديم الذين يمكن اعتبارهم متخلفين فى مجال الدراسات. هم يمثلون نوعاً من عبادة القديم وتقديسه تقديساً مطلقاً وساذجاً أيضاً. فالاسلوب القديم يعنى بقاءهم، لأنهم يعيشون على سطحه كما تعيش الطحالب فوق سطح الماء لا يعنيها أن تعرف ما كنه الماء ولا من أى أصل هو، كما لا يعتيهم أن يعرفوا ما سر حاجة الأرض إلى الماء أو ما هى علاقة الماء بالانسان .. إنما يعنيهم فقط أن يبقى سطح الماء راكداً ثابتاً جامداً كأرض يقفون عليها. وهم يتهمونه بالكفر والإلحاد لأنه أتى بما لم يأت به الأوائل فى هذا الميدان. وإذا بحثنا فى الردود التى دافع بها

أنصار القديم عن أساليبهم الجامدة وجدناها هي الأخرى جامدة بمعني أنها لا تساير ركب التطور ولا تستند الى حقائق موضوعية ولا تقدم أى نوع من الأدلة المقنعة .. أنها في معظمها ردود ذاتية ولذلك فهى لا تجد سوى سلاح واحد هو أن تتهمه بالكفر والإلحادا. لكن البقاء دائماً يكتب للعناصر الجديرة بالبقاء. وطه حسين لو لم يكن تعرض لمثل هذه المعارك لما أستطاع أن يترك لنا شيئاً ذا بال. لقد كان يضع فى اعتباره عدم خلو السوق الأدبية من مثل أولئك الذين يرون فيه بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

فى دراسة «تجديد ذكرى أبى العلاء» لم يأبه طه حسين بحملات المهاجمين، ولم يهتم بغير الدراسة والتجويد بالأسلوب الذى يرى أنه الأنفع والأنسب والأفضل. ولم يكن من المعقول مثلاً أن يدرس شخصية أدبية كبيرة مثل شخصية «أبى العلاء» دراسة مجردة تبحث فى فنه البلاغى واللغوى مثلما درجت عادة القدماء وأذيالهم .. دون أن يتعرض لبيئته ولعصره ولكل المؤثرات السياسية والاجتماعية التى انطبعت على فلسفته وأدبه. والجامعة المصرية حينما قررت ايفاده فى بعثة دراسية إلى فرنسا لم تتخذ قرارها عبثاً، انما اتخذته بناء على أن أمامها دراسة تعتبر فى ذاتها أثراً أدبياً له قيمته

وأهميته التاريخية، وله أيضاً مستواه الفريد فى اتساع ثقافة المؤلف وفهمه للنصوص واتقانه لتحليلها.

والمؤكد فعلاً أن هذه التفاصيل فى مجموعها تكون ملامح الوجه السياسى لقضية ما سمى بأزمة الشعر الجاهلى. فالمعروف أن طه حسين كان هو المحرر الأدبى لجريدة السياسة الناطقة بلسان حزب الاحرار الدستوريين. والمعروف أيضاً أن حزب الأحرار الدستوريين كان حزباً رجعياً يضم مجموعة هائلة من الاقطاعيين أو بمعنى أصح يضم عناصر لا تمثل الشعب المصرى فى ذالك الوقت ... بعكس الحزب الوطنى مثلاً. ولكن انتماء طه حسين لحزب الأحرار الدستوريين كان يوضح حقيقة لا يمكن انكارها، تلك هى أن هذا الحزب رغم ما فيه من عناصر غير تقدمية إلا أنه كان يضم نخبة ممتازة من المثقفين، وكان على عكس ما يتصور البعض يهيئ مناخاً صالحاً لنمو الكثير مما يعبر عن حرية الفكر، وعلى رأس هذه العناصر كان «لطفى السيد». وقد ينبع سؤال: لماذا لم يكن طه حسين واحداً من رجال الحزب الوطنى اذا كان حقاً مؤمناً بالشعب وبقضاياه؟. وهنا يمكن أن تتضح حقيقة قد تفضح بعض ما كان موجوداً فى حياتنا السياسية من تناقضات فى تلك الفترة.

لقد كان الحزب الوطنى يؤمن بمبادئ الدولة الدينية وكانت

سياسته تقبل الارتباط بتركيا حيث نظام الخلافة العثمانية الذى كان الحزب الوطنى يرى أنه استمرار للخلافة الإسلامية.

وفى هذا الصدد يقول «رجاء النقاش»: ان سياسة الحزب الوطنى كانت جامدة وتقليدية ومحافظة. أما طه حسين فمفكر متحرر ومنفتح يغلب العقل على العاطفة ويؤمن أن تحرير بلده لن يتم الا بتحرير الفكر أولا من القيود الثابتة. وهذا ما جعل طه حسين يفضل الارتباط بحزب الاحرار الدستوريين رغم اشتهار الحزب بأنه يحفل بأصحاب المصالح التى يهمها أن تهادن الانجليز. لكن ارتباط طه حسين بهذا الحزب كان ارتباطاً فكرياً بالدرجة الأولى عن طريق علاقته بلطفى السيد الذى كان نافذة مفتوحة على الحضارة الغربية وكان يؤمن أيضاً بالمنهج العقلى. كان طه حسين يبحث عن بيئة ثقافية تستطيع أفكاره أن تنمو داخلها، ولم تكن تتوفر هذه البيئة الا في حزب الاحرار الدستوريين. وكانت هذه البيئة بالفعل تتيح لافكار طه حسين الثورية المتحررة فرصة للانطلاق دون أى معوقات، وهى فرصة لم تكن تتوفر له لو أنه انضم الى حزب الوفد الذى يضم أغلبية شعبية كلها محافظة ولم يكن من المتوقع أن تسمح لطه حسين بانطلاقاته الفكرية المتطرفة فى نظرها. والزوبعة التى أثارها كتاب «فى الشعر الجاهلى»

امتدت الى مجلس النواب الذى كانت أغلبيته وفدية. وبالفعل وقف البرلمان ضد طه حسين بقيادة «سعد زغلول» وتقدم النائب الوفدى عبد الحميد البنان ببلاغ الى النيابة العامة .. فما هو موقف القانون الجنائى من طه حسين؟..

يقول رئيس النيابة: «ومن حيث أن العبارات التى يقول المبلغون أن فيها طعناً على الدين الإسلامى انما جاءت فى كتاب فى سياق كلام على موضوعات كلها متعلقة بالغرض الذى ألف من أجله، فلأجل الفصل فى هذه الشكوى لا يجوز انتزاع تلك العبارات من موضوعها والنظر اليها منفصلة وإنما الواجب توصلاً إلى تقديرها تقديراً صحيحا بحثها حيث هى فى موضعها من الكتاب ومناقشتها فى السياق الذى وردت فيه وبذلك يمكن الوقوف علي قصد المؤلف منها وتقدير مسئوليته تقديراً صحيحاً». ويتقمص شخصية الناقد فيترك المجال الجنائى ويروح يبحث عن كثير من الحيثيات فى المجال الأدبى فى اطار قضيته. لقد أراد أن يحقق فى بحث الدكتور طه حسين بأسلوب البحث أيضاً، فنراه يجمع المراجع ويرتب المصادر ويقرأ ويعيد فى بحث الدكتور طه، ويفند نقط الهجوم ويقارنها بأصولها فى المراجع السابقة، ويجرى حواراً بين التاريخ وبين آراء الدكتور طه، فكانت النتيجة انه لم يكتب مذكرة قانونية تفسيرية فقط ليصدر حكمه عليها، وإنما كتب

بحثاً نقدياً ممتازاً من وجهة نظر قانونية.

ويقول النائب الناقد عن نقطة الاتهام الأول بعد بحثها وعرضها وتدعيمها بكثير من الفقرات من كثير من المراجع: «ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف لنفسه أن يخلط بين الدين وبين العلم وهو القائل بأن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذى هو بطبيعته قابل للتغيير والنقص والشك والانكار - ص ٣ من محضر التحقيق - واننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس ونعصمها من انكار المنكرين وطعن الطاعنين - ص ٢٤ من محضر التحقيق - ولا ندرى لم يفعل غير ما يقول فى هذا الموضوع. لقد سئل فى التحقيق عن هذا فقال: ان الداعى أنى أناقش طائفة من العلماء والأدباء والقدماء والمحدثين وكلهم يقررون أن العرب المستعربة قد أخذوا لغتهم عن العرب العاربة بواسطة أبيهم اسماعيل بعد أن هاجر، وهم جميعاً يستدلون على آرائهم بنصوص من القرآن ومن الحديث، فليس لى بد من أقول لهم أن هذه النصوص لا تلزمنى من الوجهة العلمية.

وعن نقطة الاتهام يقول بعد تحليلها: «ونحن نرى أن ما ذكره المؤلف فى هذه المسألة هو بحث علمى لا تعارض بينه وبين الدين ولا اعتراض لنا عليه». أما عن الاتهام الثالث فيخلص إلى هذه النتيجة: «ونحن لا نرى اعتراضاً على بحثه

على هذا النحو من حيث هو إنما كل ما نلاحظه عليه أنه تكلم فيما يختص بأسرة النبى صلى الله عليه وسلم ونسبه فى قريش بعبارات خالية من كل احترام بل بشكل تهكمى غير لائق، ولا يوجد فى بحثه ما يدعوه لايراد هذه العبارة على هذا النحو». وتبقى بعد ذلك نقطة الاتهام الرابع. والنائب من خلال عرضه لها يستشهد بكتاب المؤلف وبمراجعه هو الخاصة، ثم يضيف هذا الرأى: «ونحن لا نرى اعتراضاً على أن يكون مراده بما كتب فى هذه المسألة هو ما ذكره ولكننا نرى أنه كان سيئ التعبير جداً فى بعض عباراته كقوله: ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ولا زعم لنفسه الانفراد بتأويلها فقد أخذ المسلمون يردون الإسلام فى خلاصته إلى دين ابراهيم هذا الذى هو أقدم وأنقى من دين اليهود والنصارى كقوله: وشاعت فى أثناء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين ابراهيم هذا قد كان دين العرب فى عصر من العصور لأن فى إيراد عباراته على هذا النحو ما يشعر بأنه يقصد شيئاً آخر بجانب هذا المراد خصوصاً إذا قرنا بين هذه العبارات وبين ما سبق له أن ذكره بشأن تشككه فى وجود ابراهيم وما يتعلق به». وبهذا ينتهى النائب من عرض وجهة نظره الأدبية، النقدية. ثم يستطلع بعد ذلك

رأى القانون.

و «عن القانون» عنوان كبير يورده النائب فى ذيل البحث ويورد المادة ١٢ من الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ٢٣ التى نصت بوضع نظام دستورى للدولة ألمصرية علىٰ أن حرية الرأى مكفولة. ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون، ثم المادة ١٤٩ منه التى نصت على أن الإسلام دين الدولة «فلكل إنسان حرية الاعتقاد بغير قيد ولا شرط وحرية الرأى فى حدود القانون، فله أن يعرب عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط ألا يتجاوز حدود القانون». ثم يورد كذلك المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلى التى نصت على عقاب كل تعد يقع بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادتين ١٤٨، ١٥٠ علي أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً.

وجريمة التعدى على الأديان المعاقب عليها بمقتضى المادة المذكورة تتكون بتوفر أربعة أركان:

الأول: التعدى.

الثانى: وقوع التعدى بإحدى طرق العلانية المبينة فى المادتين ١٤٨، ١٥٠ عقوبات.

الثالث: وقوع التعدي علي أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً.

الرابع: القصد الجنائى.

ويبحث النائب كل أمر من هذه الأمور على حدة ثم يخلص إلى حكم نهائى، مؤداه أن ما ذكره طه حسين بشأن القراءات لا غبار عليه من الوجهة العلمية والدينية أيضاً ولاشئ فيه يستوجب المؤاخذة لا من الوجهة الأدبية ولا من الوجهة القانونية. أما مسألة الطعن - الركن الثانى - فلا تعليق للنائب عليها لأن الطعن - يقول النائب - قد وقع بطريق اعلانية إذ أنه ورد فى كتاب «الشعر الجاهلى» الذى طبع ونشر وبيع فى المحلات العمومية والمؤلف معترف بهذا. وأما عن الركن الثالث فيقول النائب انه لا نزاع فيه أيضاً لأن التعدى وقع على الدين الإسلامى الذى تؤدى شعائره علناً وهو الدين الرسمى للدولة. وبخصوص الركن الرابع يؤكد النائب أنه هو الركن الأدنى الذى يجب أن يتوفر فى كل جريمة، فيجب إذن على المؤلف أن يقرر الدليل على توفر القصد الجنائى لديه. بعبارة أوضح يجب أن يثبت أنه أراد بما كتبه أن يتعدى على الدين الإسلامى. فإذا لم يثبت هذا الركن فلا عقاب. ثم يضيف النائب موضحاً أن المؤلف انكر فى التحقيقات انه يريد الطعن على الدين الاسلامى وقال انه ذكر ما ذكر فى سبيل البحث العلمى وخدمة العلم لاغير، غير مقيد بشئ. وللتدليل على

حسن نية المؤلف يسوق النائب العام فقرة من مقال كتبه طه حسين فى جريدة السياسة الاسبوعية بالعدد ١٩ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٦ ص٥ تحت عنوان «العلم والدين» يقول فيها أن كل امرئ منا يستطيع اذا فكر قليلا ان يجد نفسه شخصيتين متمايزتين احداهما عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت اليه الأمس وتهدم اليوم ما بنته امس، والاخرى شاعرة تلذ وتألم وتفرح وتحزن وترضى وتغضب وترغب وترهب فى غير نقد ولا بحث ولا تعليل، وكلتا الشخصيتين متصلة بمزاجنا وتكويننا لا نستطيع ان نخلص من احداهما، فما الذى يمنع أن تكون الشخصية الأولى عالمة باحثة ناقدة وأن تكون الشخصية الثانية مؤمنة مطمئنة طامحة الى المثل الأعلى.

وحتى هذه الفكرة لا تسلم من نقد النائب الناقد الذى يضاهيها بأقوال طه حسين هنا وهناك ويكتشف بعض التناقضات فى آرائه، إلى أن يقول: نحن فى موضع البحث عن حقيقة نية المؤلف، فسواء لدينا ان صحت نظرية تجربة شخصيتين عالمة ومتدينة أو لم تصح فإننا على الغرضين نرى أنه كتب ما كتب عن اعتقاد تام ولما قرأنا ما كتبه بامعان وجدناه منساقاً فى كتابته بعامل قوى متسلط على نفسه وقد بينا حين بحثنا الوقائع كيف قاده بحثه إلى ما كتب وهو وإن

كان قد أخطأ فيما كتب إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شئ وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدى شئ آخر.

ولعل من الغريب حقاً أن النائب يتعاطف - وبحكم ميوله النقدية ربما - مع منهج البحث، فيقول ان للمؤلف فضلاً لا ينكر فى سلوكه طريقاً جديداً للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين ولكنه لشدة تأثير نفسه مما أخذ عنهم تورط فى بحثه حتى تخيل حقاً ما ليس بحق أو ما لا يزال فى حاجة إلى إثبات أنه حق. ويضيف أن المؤلف، أى طه حسين «قد سلك طريقاً مظلماً فكان يجب أن يسير على مهل وأن يحتاط فى سيره حتى لا يضل ولكنه أقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة».

وبعد فها هو قرار النيابة فى أهم قضية أدبية ثارت فى بداية نهضتنا الثقافية وكان لها دوى هائل فى كل الاوساط، أضعه كاملاً وبكل حذافيره بين يدى القارئ لا بهدف اثارة القضية من جديد ولكن بهدف ابراز ما لمثل هذه القضية من دلالات واضحة، أبرزها أن حرية الفكر تؤدى الى نتائج عظيمة وتثرى الحياة بكل المضامين. ويهمنا أن نؤكد بأن أهم ما أسفرت عنه معركة الشعر الجاهلى هو انتصار الاسلوب العلمى وسيادته فى الدراسات الادبية عموماً، وسيادة مبدأ عدم

التسليم بالحقائق الثابتة على علاتها، فكل شئ يجب أن يخضع لاعادة التقييم انطلاقا من نقطة الشك في صدق الاحكام السابقة أو حتى فى وجود الشئ ذاته، ساد مبدأ الانفتاح على الحياة، والحرية فى التفكير، وعدم خضوع الباحث لغير روح التحليل ومنهج البحث، ومهما يكن من أمر فإن هذه الخطوة الرائدة فى مجال الدراسات قد خلقت الآن هذه الحركة العريضة من الدراسات الأدبية العلمية. وربما كان طه حسين - بحق - هو أمام الدراسات الادبية التى تقول شيئاً آخر غير التفسير اللغوى والبلاغى للنصوص.

قـــرار النيـــابة

نحن محمد نور رئيس نيابة مصر

من حيث أنه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم بلاغ من الشيخ خليل حسنين الطالب بالقسم العالى بالأزهر لسعادة النائب العمومي يتهم فيه الدكتور طه حسين الاستاذ بالجامعة المصرية بأنه ألف كتاباً أسماه «فى الشعر الجاهلى» ونشره على الجمهور وفى هذا الكتاب طعن صريح فى القرآن العظيم حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى الكريم إلى آخر ما ذكره فى بلاغه.

وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٣٦ أرسل فضيلة شيخ الجامع الأزهر لسعادة النائب العمومى خطاباً يبلغ به تقريراً رفعه

علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه «فى الشعر الجاهلى» كذب فيه القرآن صراحة، وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى نسبه الشريف وأهاج بذلك ثائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى وتقديمه للمحاكمة وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة العلماء الذى أشار إليه فى كتابه. وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ تقدم إلينا بلاغ آخر من حضرة «عبد الحميد البنان» أفندى عضو مجلس النواب ذكر فيه أن الأستاذ طه حسين المدرس بالجامعة المصرية نشر ووزع وعرض للبيع فى المحافل والمحلات العمومية كتاباً أسماه «فى الشعر الجاهلى» طعن وتعدى فيه على الدين الإسلامى - وهو دين الدولة - بعبارات صريحة واردة فى كتابه سنبينه فى التحقيقات.

وحيث أنه نظراً لتغيب الدكتور طه حسين خارج القطر المصرى قد أرجأنا التحقيق الى ما بعد عودته. فلما عاد بدأنا التحقيق بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦ فأخذنا أقوال المبلغين جملة بالكيفية المذكورة بمحضر التحقيق ثم استجوبنا المؤلف. وبعد ذلك أخذنا في دراسة الموضوع بقدر ما سمحت لنا

الحالة.

وحيث أنه اتضح من اقوال المبلغين انهم ينسبون للمؤلف أنه طعن على الدين الاسلامى فى مواضع اربعة من كتابة:

الأول: أن المؤلف أهان الدين الإسلامي بتكذيب القرآن فى أخباره عن إبراهيم وإسماعيل حيث ذكر فى ص ٢٦ من كتابه «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً، ولكن ورود هذين الإسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لاثبات وجودهما التاريخى فضلاً عن اثبات هذه القصة التى تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها ونحن مضطرون إلى أن نرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة فى إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهود والقرآن والتوراة من جهة أخرى إلى آخر ما جاء فى هذا الصدد.

الثانى: ما تعرض له المؤلف فى شأن القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً وأنه فى كلامه عنها يزعم عدم إنزالها من عند الله، وأن هذه القراءات إنما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه مع أن معاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبى صلى الله عليه وسلم.

الثالث: ينسبون للمؤلف أنه طعن فى كتابه على النبى صلى الله عليه وسلم فاحشاً من حيث نسبه فقال فى ص ٧٢ من كتابه: «ونوع آخر من تأثير الدين فى انتحال الشعر وأضافته إلى الجاهلين وهو ما يتصل بتعظيم شأنِ النبى من ناحية أسرته ونسبه إلى قريش، فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبى يجب أن يكون صفوة بنى هاشم وأن يكون بنو هاشم صفوة بنى عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بنى قصى وأن تكون قصى صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الإنسانية كلها». وقالوا أن تعدى، المؤلف بالتعريض بنسب النبى صلى الله عليه وسلم والتحقير من قدره تعدٍّ على الدين وجرم عظيم يسئ المسلمين والإسلام فهو قد اجترأ على أمر لم يسبقه إليه كافر ولا مشرك.

الرابع: أن الأستاذ المؤلف أنكر أن للإسلام أولية فى بلاد العرب وأنه دين إبراهيم إذ يقول فى ص ٨٠: «أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للإسلام أولية في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبى وأن خلاصة الدين الإسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذى أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل» .. إلى أن قال فى ص ٨١ «وشاعت فى العرب أثناء ظهور

الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين إبراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا قد كان دين العرب فى عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها به المضلون وانصرفت إلى عبادة الأوثان» .. إلى آخر ما ذكره فى هذا الموضوع.

ومن حيث أن العبارات التى يقول المبلغون أن فيها طعناً على الدين الإسلامى إنما جاءت فى كتاب فى سياق الكلام على موضوعات كلها متعلقة بالغرض الذى ألف من أجله، فلأجل الفصل فى هذه الشكوى لا يجوز انتزاع تلك العبارات من موضعها والنظر إليها منفصلة، وإنما الواجب توصلاً إلى تقديرها تقديراً صحيحاً بحثها حيث هى فى موضعها من الكتاب ومناقشتها فى السياق الذى وردت فيه وبذلك يمكن الوقوف على قصد المؤلف منها وتقدير مسئوليته تقديراً صحيحاً.

عن الأمر الأول

من حيث أنه ما يلفت النظر ويستحق البحث فى كتاب الشعر الجاهلى من حيث علاقته بموضوع هذه الشكوى، إنما هو

ما تناوله المؤلف بالبحث فى الفصل الرابع تحت عنوان «الشعر الجاهلى واللغة» من ص ٢٤ إلى ص ٣٠.

ومن حيث أن المؤلف بعد أن تكلم فى الفصل الثالث من كتابه على أن الشعر المقال بأنه جاهلى لا يمثل الحياة الدينية والعقلية للعرب الجاهليين وأراد فى الفصل الرابع أن يقدم أبلغ ما لديه من الأدلة على عدم التسليم بصحة الكثرة المطلقة من الشعر فقال أن هذا الشعر بعيد كل البعد عن أن يمثل اللغة العربية فى العصر الذى يزعم الرواة أنه قيل فيه.

وحيث أن المؤلف أراد أن يدلل على صحة هذه النظرية فرأى بحق من الواجب عليه أن يبدأ بتعرف اللغة الجاهلية فقال: «ولنجتهد فى تعرف اللغة الجاهلية هذه، ما هى أو ماذا كانت فى العصر الذى يزعم الرواة أن شعرهم الجاهلى هذا قد قيل فيه». وقد أخذ فى بحث هذا الأمر فقال أن الرأى الذى اتفق عليه الرواة أو كادوا يتفقون عليه، هو أن العرب ينقسمون إلى قسمين، قحطانية منازلهم الأولى فى اليمن، وعدنانية منازلهم الأولى فى الحجاز، وهم متفقون على أن القحطانية عرب منذ خلقهم الله فطروا على العربية فهم العاربة، وعلى أن العدنانية قد اكتسبوا العربية اكتساباً، كانوا يتكلمون لغة أخرى هى العبرانية أو الكلدانية، ثم تعلموا لغة العرب العاربة فمحت

لغتهم الأولى من صدورهم وثبتت فيها هذه اللغة الثانية المستعارة، وهم متفقون على أن هذه العدنانية المستعربة إنما يتصل نسبها باسماعيل بن إبراهيم، وهم يروون حديثاً يتخذونه أساساً لكل هذه النظرية خلاصته أن أول من تكلم العربية ونسى لغة ابيه هو إسماعيل بن إبراهيم. وبعد أن فرغ من تقرير ما اتفق عليه الرواة فى هذه النقطة قال: ان الرواة يتفقون ايضاً على شئ آخر، وهو أن هناك خلافاً قوياً بين لغة حمير وبين لغة عدنان مستنداً على ما روى عن أبى عمرو بن العلاء من أنه كان يقول: «ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا» وعلى أن البحث الحديث قد اثبت خلافاً جوهرياً بين اللغة التى كان يصطنعها الناس فى جنوب البلاد العربية واللغة التى كانوا يصطنعونها فى شمال هذه البلاد وأشار الى وجود نقوش ونصوص تثبت هذا الخلاف فى اللفظ وفى قواعد النحو والتصريف بعد ذلك حاول المؤلف حل هذه المسألة بسؤال انكارى فقال: إذا كان أبناء إسماعيل قد تعلموا العربية من العرب العاربة فكيف بعد ما بين اللغتين لغة العرب العاربة ولغة العرب المستعربة، ثم قال أنه واضح جداً لمن له إلمام بالبحث التاريخى عامة ويدرس الاقاصيص والاساطير خاصة أن هذه النظرية متكلفة مصطنعة فى عصور متأخرة دعت إليها

حاجة دينية أو اقتصادية أو سياسية.

ثم قال بعد ذلك: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا أيضاً عنهما، ولكن ورود هذين الإسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لإثبات وجودهما التاريخى فضلاً عن إثبات هذه القصة التى تحدث بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها». وظاهر من إيراد المؤلف هذه العبارة أن يعطى دليله شيئاً من القوة بطريقة التشكك فى وجود إبراهيم وإسماعيل التاريخى وهو يرمى بهذا القول أنه مادام إسماعيل وهو الأصل فى نظرية العرب العاربة والعرب المستعربة مشكوك فى وجوده التاريخى فمن باب أولى ما ترتب على وجوده مما يرويه الرواة. أراد المؤلف أن يوهم بأن لرأيه أساساً فقال: «ونحن مضطرون إلى أن نرى فى هذه القصة نوعا من الحيلة فى إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن من جهة أخرى». ثم أخذ يبسط الأسباب التى يظن أنها تبرر هذه الحيلة إلى أن قال: «أمر هذه القصة إذن واضح فهى حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام واستغلها الإسلام بسبب دينى وسياسى أيضاً، وإذن فيستطيع التاريخ الأدبى واللغوى ألا يحفل بها عندما يريد أن يتعرف أصل اللغة الفصحى، وإذن فنستطيع أن تقول أن الصلة

بين اللغة العربية الفصحى التى كانت تتكلمها العدنانية واللغة التى كانت تتكلمها القحطانية فى اليمن إنما هى كالصلة بين اللغة العربية وأى لغة أخرى من اللغات السامية المعروفة، وأن قصة العاربة والمستعربة وتعلمْ إسماعيل العربية مـن جـرهم كل ذلك أحـاديث أسـاطير لا خـطر له ولا غنـاء فيه .... وهنا يجب أن نلاحظ على الدكتور المؤلف الكتاب « ١ » أنه خرج من بحثه هذا عاجزاً كل العجز عن أن يصل إلى غرضه الذى عقد هذا الفصل من أجله، وبيان ذلك أنه وضع فى أول الفصل سؤالا وحاول الإجابة عليه، وجواب هذا السؤال فى الواقع هو الأساس الذى يجب أن يرتكز عليه فى التدليل على صحة رأيه، هو يريد أن يدلل على أن الشعر الجاهلى بعيد كل البعد عن أن يمثل اللغة العربية فى العصر الذى يزعم الرواة أنه قيل فيه، وبديهى أنه للوصول إلى هذا الغرض يتعين على الباحث تحضير ثلاثة أمور:

١- الشعر الذى يريد أن يبرهن على أنه منسوب بغير حق للجاهلية.

٢- الوقت الذى يزعم الرواة أنه قيل فيه.

٣- اللغة التى كانت موجودة فعلاً فى الوقت المذكور.

وبعد أن تتهيأ له هذه المواد يجرى عملية المقارنة فيوضح

الاختلافات الجوهرية بين لغة الشعر وبين لغة الزمن الذى روى أنه قيل فيه. ويستخرج بهذه الطريقة الدليل على صحة ما يدعيه. لذا تتضح أهمية السؤال الذى وضعه بقوله: «لنجتهد فى تعرف اللغة الجاهلية هذه، ماهى أو ما إذا كانت فى العصر الذى يزعم الرواة أن شعرهم الجاهلى هذا قد قيل فيه». ويتضح أهمية الإجابة عنه.

ولكن الأستاذ المؤلف وضع السؤال وحاول الإجابة عنه وتطرق فى بحثه إلى الكلام على مسائل فى غاية الخطورة صدم بها الأمة الإسلامية فى أعز ما لديها من الشعور ولوث نفسه بما تناوله من البحث فى هذا السبيل بغير فائدة ولم يوفق الى الإجابة، بل قد خرج من البحث بغير جواب اللهم إلا قوله: «أن الصلة بين اللغة العدنانية وبين اللغة القحطانية، إنما هى كالصلة بين اللغة العربية وأى لغة أخرى من اللغات السامية المعروفة». وبديهى أن ما وصل إليه ليس جواباً عن السؤال الذى وضعه، وقد نوقش فى التحقيق فى هذه المسألة فلم يستطيع رد هذا الاعتراض ولا يمكن الاقتناع بما ذكره فى التحقيق من أنه كتب الكتاب للاخصائيين من المستشرقين بنوع خاص وأن تعريف هاتين اللغتين عند الاخصائيين واضح لا يحتاج إلى أن يذكر لأن قوله هذا عجز عن الجواب، كما أن

قوله أن اللغة الجاهلية فى رأيه ورأى القدماء والمستشرقين لغتان متباينتان لا يمكن أن يكون جواباً عن السؤال الذى وضعه لأن غرضه من السؤال واضح فى كتابه إذ قال: «ولنجتهد فى تعرف اللغة الجاهلية هذه ماهى». وقد كان قرر قبل ذلك: «فنحن إذا ذكرنا اللغة العربية نريد بها معناها الدقيق المحدود الذى نجده فى المعاجم حيث نبحث فيها عن لفظ اللغة ما معناه نريد بها الألفاظ من حيث هي ألفاظ تدل على معانيها تستعمل حقيقة مرة ومجازاً مرة أخرى وتتطلب تطوراً ملائماً لمقتضيات الحياة التى يحياها أصحاب هذه اللغة، فبعد أن حدد هو بنفسه معنى اللغة الذى يريده فلا يمكن أن يقبل منه ما أجاب به من أن مراده أن اللغة لغتان بدون أن يتعرف على واحدة منهما.

فالمؤلف إذن فى واحدة من اثنتين: اما ان يكون عاجزاً وأما أن يكون سئ النية بحيث قد جعل هذا البحث ستاراً ليصل بواسطته الي الكلام فى تلك المسائل الخطيرة التى تكلم عنها فى هذا الفصل وسنتكلم فيما بعد عن هذه النقطة عند الكلام على القصد الجنائى.

٢- أنه استدل على عدم صحة النظرية التى رواها الرواة وهى تقسيم العرب إلى عاربة ومستعربة وتعلم اسماعيل

العربية من جرهم، بافتراض وضعه فى صيغة سؤال انكارى. إذا كان أبناء إسماعيل قد تعلموا العربية من أولئك العرب الذين نسميهم العارية فكيف بعد ما بين اللغة التى كان يصطنعها العرب العاربة واللغة التى كان يصطنعها العرب المستعربة. يريد المؤلف بهذا أن يقول، لو كانت نظرية تعلم إسماعيل وأولاده العربية من جرهم صحيحة لوجب أن تكون لغة المتعلم كلغة المعلم. وهذا الاعتراض وجيه فى ذاته ولكنه لا يفيد المؤلف فى التدليل على صحة رأيه، لأنه نسى أمراً هاماً لا يجوز غض النظر عنه. هو يشير إلى الاختلافات التى بين لغة حمير ولغة عدنان، وهو يقصد بلغة عدنان التى كانت موجودة وقت نزول القرآن لأنه يرى من الاحتياط العلمى أن يقرر أن أقدم نص عربى للغة العدنانية هو القرآن، وهو يعلم أن حمير آخر دول العرب القحطانية، وقد مضى من وقت وجود إسماعيل إلى وقت وجود حمير زمن طويل جداً أى أنه قد انقضى من الوقت الذى يروى أن إسماعيل تعلم فيه اللغة العربية من جرهم إلى الوقت الذى اختاره المؤلف للمقارنة بين اللغتين زمن يتعذر تحديده، ولكنه على كل حال زمن طويل جداً لا يقل عن عشرين قرناً، فهل يريد المؤلف مع هذا أن يتخذ الاختلافات التى بين اللغتين دليلاً على عدم صحة نظرية الرواة

غير حاسب حساباً للتطور الواجب حصوله فى اللغة بسبب مضى هذا الزمن الطويل وما يستدعيه توالى العصور من تتابع الحوادث واختلاف الظروف. أن الاستاذ قد أخطأ فى استنتاجه بغير شك. ونستطيع إذن أن نقول أن استنتاجه لا يصلح دليلاً على فساد نظرية الرواة التى يريد أن يهدمها وأنه اذا ما ثبت وجود اختلاف مهما كان مداه بين اللغتين فإن هذا لا ينفى صحة الرواية التى يرويها الرواة من حيث تعلم إسماعيل العربية من جرهم، ولا يضيرها أن الاستاذ المؤلف ينكرها بغير دليل لأن طريقة الانكار والتشكك بغير دليل طريقة سهلة جداً في متناول كل انسان عالماً كان أو جاهلاً.

على أننا نلاحظ أيضاً على المؤلف أنه لم يكن دقيقاً فى بحثه، وهو ذلك الرجل الذى يتشدد كل التشدد فى التمسك بطرق البحث الحديثة ذلك أنه ارتكن على إثبات الخلاف بين اللغتين على أمرين، الأول ما روى عن أبى عمرو بن العلاء من أنه كان يقول، «ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا». والثانى قوله: «ولدينا الآن نقوش ونصوص تمكننا من إثبات هذا الخلاف فى اللفظ وفى قواعد النحو والتصريف أيضاً».

أما عن الدليل الأول فإن ما رواه أبو عبد الله بن سلام الجمحى مؤلف طبقات الشعراء عن أبى عمرو بن العلاء «ما

لسان حمير وأقاصى اليمن بلسانا ولا عربيتهم بعربيتنا». وقد يكون للمؤلف مأرب من وراء تغيير هذا النص، على أن الذى نريد أن نلاحظه هو أن ابن سلام ذكر قبيل هذه الرواية فى الصفحة نفسها ما يأتى:

وأخبرنى يونس عن أبى عمر قال: «العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقا جرهم». - راجع ص ٨ من كتاب طبقات الشعراء طبعة مطبعة السعادة - فواجب على المؤلف اذن وقد اعتمد صحة العبارة الأولى أن يسلم ايضاً بصحة العبارة الثانية، لأن الرواى واحد والمروى عنه واحد. وتكون نتيجة ذلك أنه فسر ما اعتمد عليه من اقوال ابى عمرو بن العلاء بغير ما اراده بل فسره بعكس ما اراده ويتعين اسقاط هذا الدليل.

وأما عن الدليل الثاني فإن المؤلف لم يتكلم عنه بأكثر من قوله: «ولدينا الان نقوش ونصوص تمكننا من اثبات هذا الخلاف». فأردنا عند استجوابه أن نستوضحه ما أجمل فعجز، وليس أدل على هذا العجز من أن نذكر هنا ما دار فى التحقيق من المناقشة بشأن هذه المسألة:

س- هل يمكن لحضرتكم الآن تعريف اللغة الجاهلية الفصحى وعلى لغة حمير وبيان الفرق بين لغة حمير ولغة عدنان ومدى

هذا الفرق وذكر بعض امثلة تساعدنا على فهم ذلك؟

جـ- قلت أن اللغة الجاهلية فى رأيى ورأى القدماء والمستشرقين لغتان متباينتان على الأقل، أولهما لغة حمير وهذه اللغة قد درست ووضعت لها قواعد النحو والصرف والمعاجم، ولم يكن شئ من هذا معروف قبل الاكتشافات الحديثة، وهى كما قلت مخالفة للغة العربية الفصحى التى سألتم عنها مخالفة جوهرية فى اللفظ والنحو وقواعد الصرف، وهما إلى اللغة الحبشية القديمة أقرب منها إلى اللغة العربية الفصحى، وليس من شك في أن الصلة بينها وبين لغة القرآن والشعر كالصلة بين السريانية وبين هذه اللغة القرآنية. فأما إيراد النصوص والأمثلة فيحتاج إلى ذاكرة لم يهبها الله لى، ولابد من الرجوع إلى الكتب المدونة فى هذه اللغة.

س- هل يمكن لحضرتكم ان تبينوا لنا هذه المراجع أو تقدموها لنا؟

جـ- أنا لا أقدم شيئاً.

س- هل يمكن لحضرتكم أن تبينوا الى أى وقت كانت موجودة اللغة الحميرية ومبدأ وجودها أن أمكن؟

جـ- مبدأ وجودهما ليس من السهل تحديده ولكن لاشك فى أنها كانت معروفة تكتب قبل القرن الأول للمسيح وظلت

تتكلم إلى ما بعد الإسلام، ولكن ظهور الإسلام وسيادة اللغة القرشية قد محيا هذه اللغة شيئاً فشيئاً كما محيا غيرها من اللغات المختلفة فى البلاد العربية وغير العربية وأقرا مكانها لغة القرآن.

س- هل يمكن لحضرتكم أيضاً أن تذكروا لنا مبدأ اللغة العدنانية ولو بوجه التقريب؟

جـ- ليس من السهل معرفة مبدأ اللغة العدنانية وكل ما يمكن أن يقال بطريقة عملية هو أن لدينا نقوشاً قليلة جداً يرجع عهدها إلى القرن الرابع للميلاد، وهذه النقوش قريبة من اللغة العدنانية ولكن المستشرقين يرون أنها لهجة قبطية وإذن فقد يكون من احتياط العلم أن نرى أقدم نص عربى يمكن الاعتماد عليه من الوجهة العلمية الى الآن إنما هو القرآن حتى نستكشف نقوشاً أظهر وأكثر مما لدينا.

س- هل تعتقدون حضرتكم ان اللغة سواء كانت اللغة الحميرية أو اللغة العدنانية كانت باقية على حالها من وقت نشأتها أو حصل فيها تغيير بسبب تمادى الزمن والاختلاط؟

جـ- ما أظن أن لغة من اللغات تستطيع أن تبقى قروناً دون أن تتطور ويحصل فيها التغيير الكثير.

ونحن مع هذا لا نريد أن ننفى وجود اختلاف بين اللغتين ولا

نقصد أن نعيب على المؤلف جهله بهذه الأمور فإنها فى الحقيقة ما زالت من المجاهل وما وصل إليه المستشرقون من الاستكشافات لا ينير الطريق، وإنما الذى نريد أن نسجله عليه هو أنه بنى أحكامه على أساس ما زال مجهولاً، إذ أنه يقرر بجرأة فى آخر الفصل الذى نتكلم بشأنه، «والنتيجة لهذا البحث كله تردنا الى الموضوع الذى ابتدأنا به منذ حين وهو أن هذه الشعر الذى يسمونه الجاهلى لا يمثل اللغة الجاهلية ولا يمكن أن يكون صحيحاً، ذلك لاننا نجد بين هؤلاء الشعراء الذين يضيفون اليهم شيئاً كثيراً من الشعر الجاهلى قوما ينتسبون الى عرب اليمن الى هذه القحطانية العاربة التى كانت تتكلم لغة غير لغة القرآن والتى كان يقول عنها ابو عمرو بن العلاء ان لغتنا مخالفة للغة العرب والتى اثبت البحث الحديث انها لغة اخرى غير اللغة العربية - فمتى قال عمرو بن العلاء انها لغة مخالفة للغة العرب. لقد اشرنا الى التغيير الذى احدثه المؤلف فيما روى عن أبى عمرو حيث حذف من روايته. «ولا عربيتهم بعربيتنا»، ووضع محلها «ولا لغتهم بلغتنا»، وقلنا قد يكون للمؤلف مآرب من وراء هذا التغيير، فهذا هو مأربه، أن الاستاذ حرف فى الرواية عمداً ليصل الى تقرير هذه النتيجة.

ويقول المؤلف أيضاً والتى أثبت البحث الحديث أن لها لغة أخرى غير اللغة العربية - وقد أبنا فيما سلف أنه عجز فى إثبات هذه المسألة عن إثبات ما يدعيه - ومن الغريب أنه عندما بدأ البحث اكتفى بأن قال، ولدينا الآن نقوش ونصوص تمكننا من إثبات هذا الخلاف في اللفظ وفى قواعد النحو والتصريف أيضاً، ولكنه انتهى بأن قرر بأن البحث الحديث أثبت أن لها لغة أخرى غير اللغة العربية !!!

قرر الأستاذ فى التحقيق أنه لاشك فى أن اللغة الحميرية ظلت تتكلم الى ما بعد الإسلام، فإن كانت هذه اللغة هى لغة أخرى غير اللغة العربية كما يوهم أنه انتهى به بحثه فهل له أن يفهمنا كيف استطاع عرب اليمن فهم القرآن وحفظه وتلاوته؟

نحن نسلم بأنه لابد من وجود اختلافات بين لغة حمير وبين لغة عدنان، بل ونقول أنه لابد من وجود شئ من الاختلافات بين بعض القبائل وبين البعض الآخر ممن يتكلمون لغة واحدة من اللغتين المذكورتين، ولكنها على كل حال اختلافات لا تخرجها عن العربية وهذه الاختلافات هى التى قصدها أبو عمرو بن العلاء بقوله: «ما لسان حمير بلساننا»، والمؤلف لا يستطيع أن ينكر الاختلاط الذى لابد منه بين القبائل المختلفة خصوصاً

فى أمة متنقلة بطبيعتها كالأمة العربية، ولابد لها جميعاً من لغة عامة تتفاهم بها هى اللغة الأدبية، وقد أشار هو بنفسه إليها فى ص ١٧ من كتابه حيث قال عن القرآن:

ولكنه كان كتاباً عربياً لغته هي اللغة العربية الأدبية التى كان يصطنعها الناس فى عصره أى فى العصر الجاهلى». وهذه اللغة الأدبية هي لغة الكتابة ولغة الشعر، والمؤلف نفسه عندما تكلم فى الفصل الخامس عشر عن الشعر الجاهلى واللهجات بحث فى ص ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ بحثاً يؤيد هذا المعنى وأن كان يدعى بغير دليل أن الإسلام قد فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة هى لغة قريش مع أنه سبق أن ذكر فى ص ١٧ أن لغة القرآن هى اللغة العربية الأدبية التى كان يصطنعها الناس فى عصره أى فى العصر الجاهلى فلم لا تكون لهذه اللهجة الأدبية السيادة العامة من قبل نزول القرآن بزمن طويل وكيف يستطيع هو هذا التحديد وعلام يستند؟. يتضح مما تقدم أن عدم ظهور خلاف فى اللغة لا يدل فى ذاته حتماً على عدم صحة الشعر. ونحن لا نريد بما قدمنا أن نتولى الدفاع عن صحة الشعر الجاهلى إذ أن هذه المسألة حديثة العهد ابتدعها المؤلف وانما هى مسألة قديمة قررها أهل الفن والشعر كما قال «ابن سلام» صناعة وثقافة

يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات وهو يحتاج فى تمييزه إلى خبيـر كاللـؤلؤ واليـاقوت لا يعرف بصنعة ولا وزن دون المعاينة ممن يبصـره - ولكن الذى نريد أن نشير إليه انما هو الخطأ الذى اعتـاد ان يرتكبه المؤلف فى ابحاثه حيث بدأ بافتراض يتخيـله ثـم ينتهـى بـأن يرتـب عليـه قواعـد كأنها حقـائق ثابتـة كما فعل فى أمر الاختلافات بين لغة حمير وبين لغة عدنان ثم فى مسألة ابراهيم وإسماعيل وهجرتهما الى مكة وبناء الكعبة اذ بدأ فيها باظهار الشك ثم انتهـى باليقين. بدأ بقوله: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم واسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لإثبات وجودهما التاريخى فضلاً عن إثبـات هـذه القـصة التـى تحدثنا بهجـرة اسماعيل بن ابراهيم إلى مكـة ونشـأة العرب المستعربة فيها». إلـى هنا أظهر الشك لعدم قيـام الدليل التاريخى فى نظره، كما تتطلبـه الطـرق الحديثة ثم انتهى بأن قرر فى كثير من الصراحة: أن هـذه القصة إذن واضـح فهـى حديثـة العهـد ظهـرت قبل الإسـلام واستغلها الإسلام لسبب دينى ... الخ .. فما هو الدليل الذى انتقل به من الشك إلى اليقين؟.

هل دليله هو قوله «نحن مضطرون إلى أن نرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة فى إثبات بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن زالتوارة من جهة أخرى؟ وأن أقدم عصر يمكن أن تكون قد نشأت فيه هذه الفكرة إنما هو هذا العصر الذي أخذ اليهود يستوطنون فيه شمال البلاد العربية ويبنون فيه المستعمرات .. الخ - وأن ظهور الإسلام وما كان من الخصومة بينه وبين وثنية العرب من غير أهل الكتاب قد اقتضى أن نثبت الصلة بين المدن الجديد وبين ديانتى النصارى واليهود وأنه مع ثبوت الصلة الدينية يحسن أن تؤيدها صلة مادية ... الخ.

إذا كان الأستاذ المؤلف يرى أن ظهور الإسلام قد اقتضى أن تثبت الصلة بينه وبين ديانتى اليهود والنصارى، وأن القرابة المادية الملفقة بين العرب وبين اليهود لازمة لإثبات الصلة بين الإسلام وبين اليهودية فاستغلها لهذا الغرض، فهل له أن يبين السبب فى عدم اهتمامه أيضاً بمثل هذه الحيلة لتوثيق الصلة بين الإسلام وبين النصرانية؟. وهل عدم اهتمامه هذا معناه عجزه أو أستهانته بأمر النصرانية؟.. وهل من يريد توثيق الصلة مع اليهود بأى ثمن، حتى باستغلال التلفيق هو الذى يقول عنهم فى القرآن: «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا

اليهود والذين أشركوا». أن الأستاذ ليعجز حقاً عن تقديم هذا البيان إذ أن كل ما ذكره فى هذه المسألة إنما هو خيال فى خيال وكل ما استند عليه من الأدلة هو:

١- فليس ببعيد أن يكون ...

٢- فما الذى يمنع ..

٣- ونحن نعتقد ....

٤- وإذن فليس ما يمنع قريشاً من أن تقبل هذه الأسطورة.

٥- وإذن فنستطيع أن نقول !!!

فالأستاذ المؤلف فى بحثه إذا رأى إنكار شئ يقول لا دليل عن الأدلة التى تتطلبها الطرق الحديثة للبحث حسب الخطة التى رسمها فى منهج البحث وإذا رأى تقرير أمر لا يدلل عليه بغير الأدلة التى أحصيناها له وكفى بقوله حجة.

سئل الأستاذ فى التحقيق عن أصل هذه المسألة «أى تلفيق القصة» وهل هى من استنتاجه أو نقلها. فقال: فرض فرضته أنا دون أن اطلع عليه فى كتاب آخر وقد أخبرت بعد أن ظهر الكتاب أن شيئاً مثل هذا الفرض يوجد فى بعض كتب المبشرين، ولكن لم افكر فيه حتى بعد ظهور كتابى». على أنه سواء كان هذا الفرض من تخيله كما يقول أو من نقله عن ذلك المبشر الذى يستتر تحت اسم «هاشم العربى» فإنه كلام لا

يستند إلى دليل ولا قيمة له، على أننا نلاحظ أن ذلك المبشر مع ما هو ظاهر من مقاله من غرض الطعن على الاسلام كان فى عباراته أظرف من مؤلف كتاب الشعر الجاهلى لأنه لم يتعرض للشك فى وجود إبراهيم وإسماعيل بالذات وإنما اكتفى بأن أنكر أن إسماعيل أبو العرب العدنانيين، وقال أن حقيقة الأمر فى قصة أسماعيل إنها دسيسة لفقها قدماء اليهود للعرب تزلفاً اليهم ... الخ. كما نلاحظ أيضاً أن ذلك المبشر قد يكون له عذره فى سلوك هذا السبيل لأن وظيفته التبشير لدينه وهذا غرضه الذى يتكلم فيه ولكن ما عذر الأستاذ المؤلف فى طرق هذا الباب وما هى الضرورة التى ألجأته إلى أن يرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة .... الخ ....

وان كان المتسامح يرى له بعض العذر فى التشكك الذى أظهره أولاً اعتماداً على عدم وجود الدليل التاريخى كما يقول فما الذى دعاه إلى أن يقول فى النهاية بعبارة تفيد الجزم: ان هذه القصة إذن واضح فهى حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام واستغلها الاسلام لسبب دينى واضح .. الخ. مع اعترافه فى التحقيق بأن المسألة فرض افترضه؟

يقول الاستاذ انه ان صح افتراضه فإن القصة كانت شائعة بين العرب قبل الإسلام فلما جاء الاسلام استغلها وليس ما

يمنع أن يتخذها الله فى القرآن وسيلة لاقامة الحجة على الخصوم المسلمين كما اتخذ غيرها من القصص التى كانت معروفة وسيلة إلى الاحتجاج أو إلى الهداية - وهاشم العربى يقول فى مثل هذا: ولما ظهر محمد رأى المصلحة فى إقرارها فأقرها وقال للعرب أنه إنما يدعوهم إلى ملة جدهم هذا الذى يعظونه من غير أن يعرفوه فسبحان من أوجد هذا التوافق بين الخواطر ....

ان الاستاذ المؤلف اخطأ فيما كتب وأخطأ أيضاً فى تفسير ما كتب وهو فى هذه النقطة قد تعرض بغير شك لنصوص القرآن وليس فى وسعه الهرب بادعائه البحث العلمى منفصلا عن الدين، فليفسر لنا إذن قوله تعالى فى سورة النساء: «انا أوحينا اليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان .... الخ...» وقوله فى سورة مريم: «واذكر فى الكتاب إبراهيم انه كان صديقاً نبياً» و«اذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً» وفى سورة آل عمران «قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن

له مسلمون» وغير ذلك من الآيات القرآنية الكثيرة التى ورد فيها ذكر إبراهيم واسماعيل، لا على سبيل المثال كما يدعى حضرته، وهل عقل الأستاذ سليم بأن الله سبحانه وتعالى يذكر فى كتابه أن إبراهيم نبى وأن إسماعيل رسول نبىّ مع أن القصة ملفقة، وماذا يقول حضرته فى موسى وعيسى وقد ذكرهما الله سبحانه وتعالى فى الآية الأخيرة مع إبراهيم واسماعيل وقال فى حقهم جميعاً لا نفرق بين أحد منهم، وهل يرى حضرته أن قصة موسى وعيسى من الأساطير أيضاً قد ذكرها الله وسيلة للاحتجاج أو للهداية كما فعل فى قصة إبراهيم واسماعيل ما دامت الآية تقضى بأن لا نفرق بين أحد منهم، الحق أن المؤلف فى هذه المسألة يتخبط تخبط الطائش ويكاد يعترف بخطئه لأن جوابه يشعر بهذا عندما سألناه فى التحقيق عن السبب الذى دعاه أخيراً لأن يقرر بطريقة تفيد الجزم بأن القصة حديثة العهد ظهرت قبيل الاسلام فقال فى ص ٣٧ من محضر التحقيق: «هذه العبارة اذا كانت تفيد الجزم فهى انما تفيده ان صح الفرض الذى قامت عليه وربما كان فيها شئ من الغلو ولكنى اعتقد ان العلماء جميعاً عندما يفترضون فروضاً علمية يبيحون لانفسهم مثل هذا النحو من التعبير فالواقع انهم مقتنعون فيما بينهم وبين انفسهم بأن فروضهم

راجحة».

والذى نراه أن موقف الاستاذ المؤلف هنا لا يختلف عن موقف الأستاذ «هوار» حين يتكلم عن شعر أمية بن أبى الصلت وقد وصف المؤلف نفسه هذا الموقف فى ص ٨٢ و ٨٣ من كتابه بقوله: «مع أنى من أشد الناس اعجاباً بالأستاذ «هوار» وبطائفة من أصحابه المستشرقين وبما ينتهون اليه فى كثير من الأحيان من النتائج العلمية القيمة فى تاريخ الأدب العربى التى يتخذونها للبحث فإنى لا أستطيع أن أقرأ مثل هذا الفصل دون أن أعجب كيف يتورط العلماء أحياناً فى مواقف لا صلة بينها وبين العلم».

حقاً ان الاستاذ المؤلف قد تورط فى هذا الموقف الذى لا صلة بينه وبين العلم بغير ضرورة يقتضيها بحثه ولا فائدة يرجوها لان النتيجة التى وصل اليها من بحثه وهى قوله «ان الصلة بين اللغة العدنانية وبين اللغة القحطانية كالصلة بين اللغة العربية وأى لغة أخرى من اللغات السامية المعروفة وأن قصة العاربة والمستعربة وتعلم اسماعيل العربية من جرهم كل ذلك حديث أساطير لا خطر له ولا غناء فيه» ما كانت تستدعى التشكك فى صحة أخبار القرآن عن إبراهيم وإسماعيل وبنائهما الكعبة ثم الحكم بعدم صحة القصة

وباستغلال الاسلام لها لسبب دينى.

ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف لنفسه أن يخلط بين الدين وبين العلم وهو القائل بأن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذى هو بطبيعته قابل للتغيير والنقض والشك والانكار «ص ٢٢ من محضر التحقيق» واننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس ونعصمها من انكار المنكرين وطعن الطاعنين «ص ٢٤ من محضر التحقيق» ولا ندرى لم يفعل غير ما يقول فى هذا الموضوع. لقد سئل فى التحقيق عن هذا فقال أن: الداعى أنى أناقش طائفة من العلماء والآباء والقدماء والمحدثين وكلهم يقرون أن العربة المستعربة قد أخذوا لغتهم عن العرب العاربة بواسطة أبيهم اسماعيل بعد أن هاجر، وهم جميعاً يستدلون على آرائهم بنصوص من القرآن ومن الحديث فليس لى بد من أن أقول لهم أن هذه النصوص لا تلزمنى من الوجهة العلمية.

أما الثابت من نصوص القرآن فقصة الهجرة وقصة بناء الكعبة وليس فى القرآن نصوص يستدل بها على تقسيم العرب إلى عاربة ومستعربة، على أن اسماعيل أبو العرب العدنانيين، ولا على تعلم اسماعيل العربية من جرهم، ونص الآية التى ثبتت الهجرة «ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير

ذى زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون» لايفيد غير اسكان ذرية إبراهيم فى وادى مكة أى أن اسماعيل هو جرهم صغير «كنص الحديث» إلى هذا الوادى فنشأ فيه بين أهله وهم من العرب وتعلم هو وأبناؤه لغة من نشأوا بينهم وهى العربية لأن اللغة لا تولد مع الإنسان وإنما تكتسب اكتساباً وقد اندمجوا فى العرب فصاروا منهم وهذا الاندماج لا يترتب عليه أن يكون جميع العرب العدنانيين من ذريته، إذ الحكم بهذا يقتضى ألا يكون مع اسماعيل أحد منهم حتى لا يوجد غير ذريته وهو مالم يقل به أحد - ويا ليت الاستاذ المؤلف حذا حذو ذلك المبشر هاشم العربى فى هذه المسألة حيث قال «ولا اسماعيل نفسه بأب للعرب المستعربة ولا تملك احد من بنيه على أمة من الأمم وإنما قصارى أمرهم أنهم دخلوا وهم عدد قليل فى قبائل العرب العديدة المجاورة لمنازلهم فاختلطوا بها وما كانوا منها إلا كعصاة فى فلاة» - راجع ص ٣٥٦ من كتاب مقالة فى الاسلام - ولو أن المؤلف فعل هذا لنجا من التورط فى هذا الموضع. أما مسألة بناء الكعبة فلم يفهم الحكمة فى نفيها واعتبارها أسطورة من الأساطير اللهم إلا إذا كان مراده إزالة كل أثر لابراهيم

واسماعيل ولكن ما مصلحة المؤلف من هذا؟ الله اعلم بمراده.

عن الأمر الثانى

من حيث أن المبلغين ينسبون إلى المؤلف أنه يزعم «عدم انزال القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً» ويقول أن هذه القراءات «إنما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوصى الله بها إلى نبيه» مع أن معاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبى صلى الله عليه وسلم وأن ما تجده فيها من امالة وفتح وادغام وفك ونقل كله منزل من عند الله تعالى استدلوا على هذا بحديث النبى صلى الله عليه وسلم «أقرأنى جبريل على حرف فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى أنتهى إلى سبعة أحرف» وعلى قوله صلى الله عليه وسلم لما تحاكم اليه سيدنا عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بسبب ما ظهر من الاختلاف بين قراءة كل منهما «هكذا أنزلت أن هذا القرآن أنزل علي سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه» وقالوا أن الحديث وإن كان غير متواتر من حيث السند إلا أنه متواتر من حيث المضى. وحيث أنه يجب أن يلاحظ قبل الكلام على عبارة

المؤلف أن حديث «أنزل القرآن علي سبعة أحرف» قد ورد من رواية نحو عشرين من الصحابة لا بنصه ولكن بمعناه. وقد حصل اختلاف كثير فى المراد بالاحرف السبعة فقال بعضهم أن المراد بالاحرف السبعة الاوجه التي يقع بها الاختلاف فى القراءة «راجع كتاب البيان لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائرى طبع المنار - ص ٣٧ - ٣٨» وقال بعضهم أنها أوجه من المعانى المتفقة بالألفاظ المختلفة نحو: «أقبل وهلم وتعال وعجل وأسرع وانظر وأخر وأمهل ونحوه» «راجع ص ٣٩ وما بعدها من الكتاب المذكور» وقال بعضهم أنها أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل «ص ٤٧» وقال بعضهم أنها سبع لغات متفرقة فى القرآن لسبعة أحياء من قبائل العرب مختلفة الألسن «ص ٤٩» وقال بعضهم أن المراد بالسبعة الاحرف سبعة أوجه فى أداء التلاوة وكيفية النطق بالكلمات التى فيها من ادغام واظهار وتفخيم وترقيق وامالة وإشباع ومد وقصر وتشديد وتخفيف وتليين، لأن العرب كانت مختلفة اللغات فى هذه الوجوه فيسر الله عليهم ليقرأ كل إنسان بما يوافق لغته ويسهل على لسانه «ص ٥٩» وقال غيرهم خلاف ذلك.

وقد قال «الحافظ أبو حاتم بن حيان البستى». اختلف أهل

العلم فى معنى الأحرف السبعة فى خمسة وثلاثين قولاً «ص ٥٩ و ٦٠» وقال الشرف المرسى: «الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدرى مستندها ولا عمن نقلت» إلى أن قال «وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع وهو جهل قبيح «ص ٦١» وقال بعضهم هذا الحديث من المشكل الذى لا يدرى معناه وقال آخر والمختار عندي أنه من المتشابه الذى لا يدرى تأويله.

ورأى «أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى» صاحب التفسير الشهير فى معنى هذا الحديث أنه أنزل بسبع لغات وينفى أن يكون المراد بالحديث القراءات لأنه قال فأما ما كان من اختلاف القراءة فى رفع حرف وجره ونصبه وتسكين حرف وتحريكه ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة فمن معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقرأ القرآن علي سبعة أحرف» بمعزل لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراءة فى قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به فى قول أحد من علماء الأمة .. «راجع الجزء الأول من تفسير القرآن للطبرى ص ٢٣ طبع المطبعة الأميرية».

والمؤلف قد تعرض لهذه المسألة فى الفصل الخامس الذى عنوانه «الشعر الجاهلى واللهجات» حيث تكلم على عدم

ظهور اختلاف فى اللهجة «يريد باللهجة هنا الاختلافات المحلية فى اللغة الواحدة أو ما يسميه الفرنسيون "Dialcte" أو تباعد فى اللغة أو تباين فى مذهب الكلام مع أن لكل قبيلة لغتها ومذهبها فى الكلام وهو يريد بذلك أن يدلل على أن الشعر الذى لم يظهر فيه أثر لهذه الاختلافات لم يصدر عن هذه النقطة قال إن القرآن الذي تلى بلهجة واحدة هى لغة قريش ولهجتها لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته وتعددت اللهجات فيه وتباينت تبايناً كثيراً جد القراء والعلماء المتأخرون فى ضبطه وتحقيقه وأقاموا له علماً أو علوماً خاصة وقد أشار بإيضاح إلى ما يريده من الاختلاف فى القراءات فقال إنما يشير إلى اختلاف آخر يقبله العقل ويسيغه النقل وتقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التى لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما كان يتلوه النبى وعشيرته من قريش فقرأته كما كانت تتكلم فأمالت حيث لم تكن تميل ومدت حيث لم تكن تمد وقصرت حيث لم تكن تقصر وسكنت حيث لم تكن تسكن وأدغمت أو أخفت أو نقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفى ولا تنتقل.

فالمؤلف لم يتعرض لمسألة القراءات من حيث أنها منزلة أو

غير منزلة وإنما قال كثرت القراءات وتعددت اللهجات وقال أن الخلاف الذى وقع فى القراءات تقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التى لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها فهو بهذا يصف الواقع، وأن صح رأى من قال أن المقصود بالأحرف السبعة هو القراءات السبع فإن هذه الاختلافات التى كانت واقعة فعلاً كانت طبعاً هى السبب الذى دعى إلى الترخيص للنبى صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ كل قوم بلغتهم حيث قال صلى الله عليه وسلم: «أنه قد وسع لى أن أقرئ كل قوم بلغتهم» قال أيضاً: أتانى جبريل فقال اقرأ القرأن على حرف واحد فقلت ان امتى لا تستطيع ذلك حتى قال سبع مرات فقال لى اقرأ على سبعة احرف الخ» وأن لم يصح هذا الرأى فإن نوع القراءات الذي عناه المؤلف إنما هو من نوع ما أشار اليه «الطبرى» بقوله انه بمعزل عن قول النبى صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقرأ القرآن علي سبعة أحرف» لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراءة فى قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر الممارى به في قول أحد من علماء الآمة.

ونحن نرى أن ما ذكره المؤلف فى هذه المسألة هو بحث علمى لا تعارض بينه وبين الدين لا اعتراض لنا عليه.

عن الأمر الثالث

من حيث أن حضرات المبلغين ينسبون للاستاذ المؤلف أنه طعن فى كتابه النبى صلى الله عليه وسلم طعناً فاحشاً من حيث نسبه قال فى ص ٧٢ من كتابه: «ونوع آخر من تأثير الدين فى انتحال الشعر وإضافته إلي الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبى من ناحية أسرته ونسبه فى قريش فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبى يجب أن يكون صفوة بنى هاشم وأن يكون بنو هاشم صفوة بنى عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بنى قصى وأن يكون قصى صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الانسانية كلها»: وقالوا أن تعدى المؤلف بالتعريض بنسب النبى صلى الله عليه وسلم والتحقير من قدره تعد على الدين وجرم عظيم يسيئ المسلمين والاسلام فهو قد اجترأ على أمر إذ لم يسبقه اليه كافر ولا مشرك.

المؤلف أورد هذه العبارة فى كلامه «على الدين وانتحال الشعر» والأسباب التى يعتقد انها دعت المسلمين إلى انتحال الشعر وأنه كان يقصد بالانتحال فى بعض الأطوار إلى إثبات

صحة النبوة وصدق النبى وكان هذا النوع موجهاً إلى عامة الناس وقال بعد ذلك: والغرض من هذا الانتحال على ما يرجع - إنا هو ارضاء حاجات العامة الذين يريدون المعجزة فى كل شئ ولا يكرهون أن يقال لهم أن من دلائل صدق النبى فى رسالته أنه كان منتظراً قبل أن يجئ بدهر طويل ثم وصل إلى ما يتعلق بتعظيم شأن النبى من ناحية أسرته ونسبه فى قريش.

ونحن لا نرى اعتراضاً على بحثه على هذا النحو من حيث هو وإنما كل ما نلاحظه عليه انه تكلم فيما يختص بأسرة النبى صلى الله عليه وسلم ونسبه فى قريش بعبارة خالية من كل احترام بل وبشكل تهكمى غير لائق ولا يوجد في بحثه ما يدعوه لا يراد العبارة على هذا النحو.

عن الأمر الرابع

يقول حضرات المبلغين أن الأستاذ المؤلف أنكر أن للإسلام أولية في بلاد العرب وأنه دين إبراهيم، إذ يقول: «أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للأسلام أولية فى بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبى وأن خلاصة الدين الاسلامى

وصفوته هى خلاصة الدين الحق الذى أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل»، إلى أن قال: «وشاعت فى العرب أثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الاسلام يجدد دين إبراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا قد كان دين العرب فى عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها وانصرفت إلى عبادة الأوثان» ... الخ.

وحيث أن كلام المؤلف هنا هو استمرار فى بحث بيان أسباب انتحال الشعر من حيث تأثير الدين على الانتحال ولا اعتراض على البحث من حيث هو. وقد قرر المؤلف فى التحقيق أنه لم ينكر ان الاسلام دين إبراهيم ولا أن له أولية فى العرب وأن شأن ما ذكره فى هذه المسألة كشأن ما ذكره فى مسألة النسب: رأى القصاص اقتناع المسلمين بأن للاسلام أولية وبأنه دين إبراهيم فاستغلوا هذا الاقتناع وانشأوا حول هذه المسألة من الشعر والأخبار مثل ما أنشأوا حول مسألة النسب.

ونحن لا نرى اعتراضاً على أن يكون مراده بما كتب فى هذه المسألة هو ما ذكره، ولكننا نري أنه كان سيئ التعبير جداً فى بعض عباراته كقوله:

ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ولا زعم لنفسه الإنفراد بتأويلها فقد أخذ المسلمون يردون الاسلام فى خلاصته إلى دين

إبراهيم هذا الذى هو أقدم وأنقى من دين اليهود والنصارى كقوله وشاعت فى العرب اثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين إبراهيم. ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا قد كان دين العرب فى عصر من العصور .... لأن فى إيراد عباراته على هذا النحو ما يشعر بأنه يقصد شيئاً آخر بجانب هذا المراد خصوصاً إذا قرنا بين هذه العبارات وبين ما سبق له أن ذكره بشأن تشككه فى وجود إبراهيم وما يتعلق به.

عن القانون

نصت المادة ١٢ من الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية على أن حرية الاعتقاد مطلقة.

ونصت المادة ١٤ منه على أن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون ونصت المادة ١٤٩ منه على أن الإسلام دين الدولة.

فلكل إنسان إذن حرية الاعتقاد بغير قيد ولا شرط وحرية

الرأى فى حدود القانون فله أن يعرب عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط ألا يتجاوز حدود القانون.

وقد نصت المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلى على عقاب كل تعد يقع بإحدى طرق العلانية المنصوص عنها فى المادتين ١٤٨ و ١٥٠، على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً - كما أشرنا فى البداية - وهى الجريمة.

وجريمة التعدى على الأديان فى البداية - وهى الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة المذكورة تتكون بتوفر أربعة أركان:

التعدى، ووقوع التعدى بإحدى طرق العلنية المبينة فى المادتين ١٤٨، ١٥٠، عقوبات ووقوع التعدى على أحد الأديان التى تؤدى شعائرها علناً، وأخيراً القصد الجنائى.

عن الركن الأول

لم يذكر القانون بشأن هذا الركن فى المادة إلا لفظ «تعد» وهذا اللفظ عام يمكن فهم المراد منه بالرجوع إلى نص المادة باللغة الفرنسية وقد عبر فيه عن التعدى بلفظ Outtaga والقانون قد استعمل لفظ Outtaga هذا فى المواد ١٥٥ و

١٥٩ و ١٦٠ عقوبات أيضاً ولما ذكر معناها فى النص العربى للمواد المذكورة عبر فى المادة ١٥٥ بقوله «كل من انتهك حرمة» وفى المادتين ١٩٥٩، ١٦٠ تضاف: باهانة. فيتضح من هذا - أن مراده بالتعدى فى المادة ١٣٩ كل مساس بكرامة الدين أو انتهاك حرمته أو الحط من قدره أو الأزدراء به لأن الإهانة تشمل كل هذه المعانى بلا شك.

وحيث أنه بالرجوع إلى الوقائع التى ذكرها الدكتور طه حسين والتى تكلمنا عنها تفصيلاً وتطبيقاً على القانون يتضح أن كلامه الذي بحثناه تحت عنوان «الأمر الأول» فيه تعد على الدين الاسلامى لانه انتهك حرمة هذا الدين بأن نسب إلى الأسلام أنه استغل قصة ملفقة هى قصة هجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة وبناء إبراهيم واسماعيل للكعبة واعتبار هذه القصة أسطورة وأنها من تلفيق اليهود وأنها حديثة العهد ظهرت قبيل الاسلام الى آخر ما ذكرناه تفصيلاً عند الكلام على الوقائع وهو بكلامه هذا يرمى الدين الاسلامى بأنه مضلل فى أمور هى عقائد فى القرآن باعتبار انها حقائق لا مرية فيها كما ان كلامه الذى بحثناه تحت عنوان «الأمر الرابع» قد اورده على صورة تشعر بأنه يريد به إتمام فكرته بشأن ما ذكر - أما كلامه بشأن نسب النبى صلى الله عليه وسلم فهو أن لم

يكن فيه طعن ظاهر إلا أنه أورده بعبارة تهكمية تشف عن الحط من قدره - وأما ما ذكر بشأن القراءات مما تكلمنا عنه فى الأمر الثانى فإنه بحث برئ من الوجهة العلمية والدينية أيضاً ولا شئ فيه يستوجب المؤاخذة لا من الوجهة الأدبية ولا من الوجهة القانونية.

عن الركن الثانى

لا كلام فى هذا الركن لأن الطعن السابق بيانه قد وقع بطريق العلنية إذ أنه ورد فى كتاب «الشعر الجاهلى» الذى طبع ونشر وبيع فى المحلات.

عن الركن الثالث

لا نزاع فى هذا الركن أيضاً لأن التعدى وقع على الدين الاسلامى الذي تؤدى شعائره علناً وهو الدين الرسمى للدولة.

عن الركن الرابع

هذا الركن هو الركن الأدبى الذى يجب أن يتوفر فى كل جريمة. فيجب إذن لمعاقبة المؤلف أن يقوم الدليل على توفر القصد الجنائى لديه. بعبارة أوضح يجب أن يثبت أنه إنما أراد بما كتبه ان يتعدى على الدين الاسلامى فإذا لم يثبت هذا الركن فلا عقاب.

انكر المؤلف فى التحقيقات انه يريد الطعن على الدين الاسلامى وقال انه ذكر ما ذكر فى سبيل البحث العلمى وخدمة العلم لاغير، غير مقيد بشئ، وقد اشار فى كتابه تفصيلاً إلى الطريق الذى رسمه للبحث ولابد هنا من أن نشير إلى ما قرره المؤلف فى التحقيق من انه كمسلم لا يرتاب فى وجود إبراهيم واسماعيل وما يتصل بهما مما جاء فى القرآن ولكنه كعالم مضطر الى ان يذعن لمناهج البحث فلا يسلم بالوجود العلمى التاريخى لإبراهيم واسماعيل فهو يجرد من نفسه شخصيتين وقد وجدنا المؤلف قد شرح نظريته هذه شرحاً مستفيضاً فى مقال نشره بجريدة السياسة الأسبوعية بالعدد ١٩ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٦ ص ٥ تحت عنوان «العلم والدين» وقد ذكر فيه بالنص: «فكل امرئ منا يستطيع

اذا فكر قليلاً أن يجد فى نفسه شخصيتين متمايزتين احداهما عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت اليه امس وتهدم اليوم ما بنته امس، والاخرى شاعرة تلذ وتألم وتفرح وتحزن وترضى وتغضب وترغب وترهب فى غير نقد ولا بحث ولا تحليل وكلتا الشخصيتين متصلة بمزاجنا وتكويننا لا نستطيع ان تخلص من احداهما فما الذى يمنع ان تكون الشخصية الأولى عالمة باحثة ناقدة وأن تكون الشخصية الثانية مؤمنة مطمئنة طامحة الى المثل الأعلى».

ولسنا نعترض على هذه النظرية بأكثر مما اعترض به هو على نفسه فى مقاله حيث ذكر بعد ذلك: ستقول وكيف يمكن أن تجمع المتناقضين ولست احاول جواباً لهذا السؤال وإنما أحولك على نفسك ... الخ. ولاشك فى أن عدم محاولة الإجابة على هذا الاعتراض إنما هو عجزه عن الجواب، والمفهوم انه قد اورد هذا الاعتراض لانه يتوقعه حتى لا يوجه اليه.

الحقيقة انه لا يمكن الجمع بين النقيضين فى شخص واحد فى وقت واحد بل لابد من أن تتجلى احدى الحالتين للاخرى وقد اشار المؤلف نفسه الى هذا فى نفس المقال فى سياق كلامه على الخلاف بين العلم والدين حيث قال بشأنهما: ليسا متفقين ولا سبيل إلى أن يتفقا إلا أن ينزل احدهما لصاحبه عن

شخصيته كلها.

أما توزيع الإختصاص الذى اجراه الدكتور بجعله العلم من اختصاص القوة العاقلة والدين من اختصاص القوة الشاعرة فلسنا ندركه والذى نفهمه ان العقل هو الأساس فى العلم وفى الدين معاً وإذا ما وجدنا العلم والدين يتنازعان فسبب ذلك أنه ليس لدينا القدر الكافى من كل منهما - اننا نقرر هذا بناء على ما نعرفه فى نفسنا، أما الدكتور فقد تكون لديه القدرة على ما يقول وليس ذلك على الله بعسير.

نحن فى موضع البحث عن حقيقة نية المؤلف، فسواء لدينا ان صحت نظرية تجريد شخصيتين عالمة ومتدينة أو لم تصح فإننا على الفرضين نرى أنه كتب ما كتب عن اعتقاد تام. ولما قرأنا ما كتبه بامعان وجدناه منساقاً فى كتاباته بعامل قوى متسلط على نفسه وقد بينا حين بحثنا الوقائع كيف قاده بحثه إلى ما كتب وهو وأن كان قد أخطأ فيما كتب إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شئ وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدى شئ آخر.

وحيث انه مع ملاحظة ان اغلب ما كتبه المؤلف مما يمس موضوع الشكوى وهو ما قصرنا بحثنا عليه انما هو تخيلات وافتراضات واستنتاجات لا تستند إلى دليل علمى صحيح فإنه

كان يجب عليه أن يكون حريصاً فى جرأته على ما أقدم عليه مما يمس الدين الاسلامى الذى هو دينه ودين الدولة التى هو من رجالها المسئولين عن نوع من العمل فيها وأن يلاحظ مركزه الخاص فى الوسط الذى يعمل فيه - صحيح انه كتب ما كتب عن اعتقاد بأن بحثه العلمى يقتضيه ولكنه مع هذا كان مقدراً لمركزه تماماً وهذا الشعور ظاهر من عبارات كثيرة فى كتابه منها قوله: واكاد اثق بأن فريقاً منهم سليقونه ساخطين عليه وبأن فريقاً آخر سيزورون عنه ازورارا ولكنى على سخط أولئك أزورار هؤلاء اريد ان اذيع هذا البحث.

ان للمؤلف فضلاً لا ينكر فى سلوكه طريقاً جديداً للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين ولكنه لشدة تأثير نفسه مما اخذ عنهم قد تورط فى بحثه حتى تخيل حقاً ما ليس بحق أو ما لا يزال فى حاجة الى اثبات انه حق انه قد سلك طريقاً مظلماً فكان يجب عليه أن يسير على مهل وأن يحتاط فى سيره حتى لا يضل ولكنه اقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة.

وحيث أنه مما تقدم يتضح ان غرض المؤلف لم يكن مجرد الطعن والتعدى على الدين بل أن العبارات الماسة بالدين التى أوردها فى بعض المواضع من كتابه انما قد اوردها فى سبيل

البحث العلمى مع اعتقاده ان بحثه يقتضيها.

وحيث أنه من ذلك يكون القصد الجنائى غير متوفر

«فلذلك»

تحفظ الأوراق ادارياً ..

محمد نور

رئيس نيابة مصر

القاهرة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧

مؤلفات الأستاذ خيرى شلبى

التى تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل بالفجالة والاسكندرية

روايات :

(١) اللعب خارج الحلبة ..	الهيئة المصرية ١٩٧١
(٢) الأوباش ..	الكتاب الذهبى ١٩٧٨
(٣) السنيورة ..	الهيئة المصرية ١٩٧٨
(٤) رحلات الطرشجى الحلوجى ..	كتاب اليوم ١٩٨٣
(٥) الشطار ..	الهيئة المصرية ١٩٨٥
(٦) الوتد ..	دار الفكر ١٩٨٦
(٧) فرعان من الصبار ..	روايات الهلال ١٩٨٦
(٨) العراوى ..	دار المستقبل العربى ١٩٨٦
(٩) أولنا ولد ..	روايات الهلال ١٩٩٠
(١٠) موال البيات والنوم ..	الهيئة المصرية ١٩٩١
(١١) وكالة عطية ..	دار شرقيات ١٩٩١
(١٢) وثانينا الكومى ..	روايات الهلال ١٩٩٣
(١٣)موت عباءة ..	دار ومطابع المستقبل ١٩٩٣

مجموعات قصصية :

(١٤) صاحب السعادة اللص ..	روايات الهلال ١٩٨١
(١٥) المنحنى الخطر ..	روايات الهلال ١٩٨٣

(١٦) أسباب للكى بالنار ..	الهيئة المصرية ١٩٨٨
(١٧) سارق الفرح ..	دار فكر ١٩٩١

فى النقد والتراجم والرحلات :

(١٨) فلاح مصري فى بلاد الفرنجة ..	دار المعارف ١٩٧٨
(١٩) محاكمة طه حسين ..	المؤسسة العربية بيروت ١٩٧٢
(٢٠) فتح الأندلس ..	الهيئة المصرية ١٩٧٣
(٢١) عمالقة ظرفاء ..	دار المعارف ١٩٨٥
(٢٢) مسرحية صياد اللولى ..	الهيئة المصرية ١٩٨٦
(٢٣) أبو حيان التوحيدى ربيع الثقافة العربية ..	مؤسسة العروبة ١٩٩٠
(٢٤) لطائف اللطائف ..	مؤسسة العروبة ١٩٩٠
(٢٥) الشاعر نجيب سرور ..	الهيئة المصرية ١٩٨٩
(٢٦) داريا سكتية ..	دار الغد ١٩٨٩
(٢٧) مذكرات اللورد إدوار سيسل ..	مكتبة مدبولى ١٩٨٥
(٢٨) فى المسرح المصرى المعاصر ..	دار المعارف ١٩٨١
(٢٩) لحس العتب (رواية) ..	الهيئة المصرية ١٩٩٤



محاكمة طه حسين

هذا الكتاب وثيقة شديدة الاهمية . فمنذ ان اكتشف الروائي خيرى شلبى قرار النيابة فى كتاب الشعر الجاهلى ، وسارع بتحقيقة وتقديمه للقراء فى كتاب ، اصبح اسم محمد نور - رئيس النيابة الذى حقق مع طه حسين - علما من اعلام النقد الحديث ، بعد ان كان مجهولا تماما ، كما اصبح هذا الكتاب بالضرورة احد اهم المراجع . فى قضية كتاب الشعر الجاهلى الذى اثار الزوابع فى عصره فاستقالت حكومات وتظاهرت فئات وزلزلت الارض زلزالها . كانت قضية من اهم قضايا الفكر والتنوير فى مصر فى النصف الأول من هذا القرن . ولاتزال كذلك حتى اليوم . ان هذا الكتاب الذى ذاع صيته فى طبعته الاولى خارج مصر يعتبر من الكتب النادرة التى لا غنى عنها لاى قارىء .



المستقبل بالفجالة والاسكندرية ومؤسسة المعارف فى بيروت